

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

* * *
تقرير لجنة التحقيق المعنية ببوروندي

موجز

استمر ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في بوروندي منذ أيار/مايو ٢٠١٨، في جو عام من الإفلات من العقاب. ويشكل بعض هذه الانتهاكات جرائم للقانون الدولي. ومن مرتكبيها الرئيسيين أعضاء عصبة شبيبة الحزب الحاكم، إيمونيراكور. وكثيراً ما تم التعرف على مرتكبي هذه الانتهاكات وهم موظفون في دائرة الاستخبارات الوطنية والشرطة ومسؤولون إداريون محليون.

وتمر بوروندي بأزمة سياسية واقتصادية منذ أكثر من أربع سنوات. وتتخذ انتهاكات حقوق الإنسان بعداً سياسياً في جوهرها، ويتسارع قمع الحريات العامة في الوقت الذي يقترب فيه موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام ٢٠٢٠. ووفقاً لمبادئ الإنذار المبكر والوقاية، حددت اللجنة عدداً من عوامل الخطر في السياق الحالي. ويتعين رصد تطور الوضع بأقصى قدر من اليقظة.

* أُنقِ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.

** تُعمّم المرفقات بهذه الوثيقة كما وردت وباللغة التي قُدمت بها فقط.



المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	أولاً -
٣	الولاية	ألف -
٣	تعاون بوروندي مع اللجنة	باء -
٤	المنهجية	جيم -
٤	القانون الواجب التطبيق	دال -
٥	المستجدات داخل المحافل الدولية والإقليمية	هاء -
٧	حالة حقوق الإنسان	ثانياً -
٧	الاتجاهات الرئيسية	ألف -
٨	المسؤوليات	باء -
٩	انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية	جيم -
١٤	انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	دال -
١٥	جرائم القانون الدولي	ثالثاً -
١٥	أركان الجرائم وتصنيفاتها	ألف -
١٦	المسؤوليات الفردية	باء -
١٦	عوامل الخطر	رابعاً -
١٦	لمحة عامة	ألف -
١٦	التطورات الرئيسية	باء -
١٩	مؤشرات عوامل الخطر	جيم -
٢٢	الاستنتاجات والتوصيات	خامساً -

Annexes

I.	Carte du Burundi.....	25
II.	Correspondances avec le Gouvernement du Burundi	26
III.	Recommandations antérieures faites par la Commission.....	41
IV.	Indicateurs des facteurs de risque communs identifiés dans le Cadre d'analyse des atrocités criminelles (A/70/741-S/2016/71)	54

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

١ - أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة التحقيق المعنية ببيرووندي بموجب قراره ٢٤/٣٣، المعتمد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كي تجري تحقيقاً شاملاً في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي وقعت في بيرووندي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بما يشمل بحث ما إذا كانت تشكل جرائم دولية، وتحديد الذين يدعى ارتكابهم تلك الجرائم، وكي تصوغ توصيات من أجل مساءلة هؤلاء عن تلك الانتهاكات. وقد مددت هذه الولاية لفترتين إضافيتين مدة كل منهما سنة واحدة، وذلك بموجب القرارين ١٩/٣٦ المعتمد في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ و ١٤/٣٩ المعتمد في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٢ - وظلت عضوية اللجنة دون تغيير إذ تضم الأعضاء التالية أسماؤهم: دودو ديين (السنغال)، رئيس اللجنة الأولى منذ ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، ولوسي أسواغور (الكاميرون)، العضو منذ ٥ آذار/مارس ٢٠١٨، وفرانسواز هامبسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، التي عينت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٣ - وتناولت اللجنة مسألة الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ أيار/مايو ٢٠١٨^(١)، وأولت عناية خاصة للانتهاكات المرتبطة بالعملية الانتخابية لعام ٢٠٢٠^(٢). واستناداً إلى مؤشرات الأهداف المحددة على الصعيد الدولي^(٣)، سعت اللجنة إلى تحديد وجود أي عوامل خطر تشير إلى احتمال تدهور حالة حقوق الإنسان. ويندرج هذا النهج في منطقتي مبادئ الإنذار المبكر والوقاية^(٤)، ويقدم معلومات قيمة عن الحالة الراهنة واحتمالات تطورها.

٤ - وفي عام ٢٠١٩، قدمت اللجنة عرضين شفويين إلى مجلس حقوق الإنسان. وبلخص هذا التقرير النتائج الختامية التي توصلت إليها تحقيقات اللجنة والتي ستعرض بالتفصيل في وثيقة إضافية^(٥).

باء - تعاون بيرووندي مع اللجنة

٥ - دأباً على ما درج عليه مجلس حقوق الإنسان في الماضي^(٦)، حث المجلس الحكومة البيروونية، لدى تجديد ولاية لجنة التحقيق، على التعاون مع اللجنة تعاوناً كاملاً، والسماح لها بإجراء زيارات إلى البلد، وتزويدها بجميع المعلومات اللازمة للاضطلاع بولايتها. وبهذه الروح

- (١) بغية إبراز التطورات التي شهدتها الوضع منذ التقرير السابق (A/HRC/39/63)، الذي غطى الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.
- (٢) من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٠، وانتخابات مجلس الشيوخ، في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٢٠.
- (٣) الإطار التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية، A/70/741-S/2016/71.
- (٤) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/30/20.
- (٥) الوثيقة A/HRC/42/CRP.2 متاحة على الموقع الشبكي للجنة.
- (٦) قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٣٣ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الفقرة ٢٤؛ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٣٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الفقرة ٥.

من التعاون، بعثت اللجنة رسائل بغرض عقد لقاءات مع سلطات بوروندي في جنيف وإحالة طلبات للحصول على معلومات دقيقة، بل ولموافاتها بقائمة غير حصرية بمؤشرات حقوق الإنسان التي من شأنها أن تتيح للحكومة القيام بتقييم موضوعي لأثر سياساتها وممارساتها الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وظلت هذه الطلبات دون رد.

٦- وظلت السلطات البوروندية ترفض عمل اللجنة رفضاً شاملاً ومنهجياً، بحجة أنها متحيزة سياسياً، دون أن تقدم أية عناصر بشأن جوهر ادعاءاتها. وحاولت أيضاً، دون جدوى، منع عرض تقرير اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، في حين أن مجلس حقوق الإنسان قد طلب ذلك صراحة^(٧). واستمر الموقف العدائي للسلطات البوروندية بإعلان أعضاء اللجنة أشخاصاً غير مرغوب فيهم في إقليم بوروندي^(٨)، وتوجيه تهديدات وشتم شخصية إليهم وتهديدهم بالملاحقة القضائية بتهمتي "التشهير" و"محاولة زعزعة استقرار" البلد.

جيم - المنهجية

٧- قامت اللجنة بزيارات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وبلجيكا، وفرنسا، والمملكة المتحدة وإثيوبيا. واجتمعت بممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ودول مختلفة، وأجرت ما يزيد على ٣٠٠ مقابلة حضورية أو عن بعد مع الضحايا والشهود ومصادر أخرى، من المقيمين في بوروندي أو في بلدان ثالثة، بالإضافة إلى تلقي ما يقارب ١٠٠٠ شهادة تم الحصول عليها فعلاً. وفي حالة تجديد ولاية اللجنة، فإنها تأمل أن تقوم بزيارة لجميع الدول المعنية في المنطقة.

٨- وأبقت اللجنة على نفس المنهجية ونفس مستوى الإثبات المتمثل في وجود "أسباب معقولة للاعتقاد"، وهما يتفقان تماماً مع التوجيهات والممارسات المعترف بها دولياً والمتبعة في هذه التحقيقات^(٩).

دال - القانون الواجب التطبيق

٩- القانون الواجب التطبيق هو القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي^(١٠)؛ ولا تزال بوروندي طرفاً في نفس الاتفاقيات الدولية على غرار ما كان عليه الأمر في السابق، ولم تصدق بعد على المعاهدات التي قالت أثناء استعراضها الدوري الشامل الثالث، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، إنها توافق على أن تصبح طرفاً فيها.

(٧) قرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٣٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الفقرة ٤.

(٨) رسالة وزير خارجية بوروندي المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، التي أُعلن عنها لكن اللجنة لم تستلمها.

(٩) انظر: Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, *Commissions d'enquête et missions d'établissement des faits sur le droit international des droits de l'homme et le droit humanitaire international : orientations et pratiques*, document HR/PUB/14/7

(١٠) A/HRC/36/54 و Corr.1، الفقرات ٩-١١. وانظر أيضاً A/HRC/36/CRP.1، الفقرات ٣٧ إلى ٥٠ (الوثيقة متاحة على الموقع الشبكي للجنة).

١٠- وانسحاب بوروندي من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، اعتباراً من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، لا يعفي البلد من الالتزامات الواقعة على عاتقها عندما كانت طرفاً في هذه المعاهدة^(١١) أو التزاماتها بموجب القانون الدولي العرفي فيما يتعلق بالجرائم الدولية. وتحميل اللجنة إلى تعاريف الجرائم الواردة في قانون روما الأساسي والتي أدرجت في القانون الجنائي البوروندي.

هاء- المستجدات داخل المحافل الدولية والإقليمية

١١- أكدت بوروندي مراراً وتكراراً استعدادها للتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان غير هذه اللجنة. ومع ذلك، طلبت الحكومة إغلاق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. ولم تتمكن اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من زيارة بوروندي في عام ٢٠١٨ كما سبق لها أن أعلنت، رغم أن استقبال وفد اللجنة الفرعية وتمكينه من الوصول إلى مرافق الاحتجاز التزم قانوني يقع على عاتق الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولم تقدم بوروندي إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، بعض تقاريرها الدورية عن تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان في المواعيد المحددة، ولا سيما منها التقرير المتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، الذي حل موعد تقديمه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

١٢- ورغم الدعوة الدائمة الموجهة من بوروندي إلى المكلف بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، لم يتمكن أي مقرر خاص أو فريق عامل من زيارة بوروندي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وليس من المقرر إجراء أي زيارة في الأشهر المقبلة رغم أن المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي قد طلبا ذلك. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٦، لم تتعاون بوروندي مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.

١٣- وعملاً بالقرار ٢٣٠٣(٢٠١٦)، واصل مجلس الأمن النظر بانتظام في الحالة في بوروندي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، و ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٩، و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩^(١٢). وأكد من جديد الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي، السيد ميشال كافاندو، وكذلك ممثلو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الإعراب عما يساورهم من قلق بشأن الحالة السياسية الراهنة والمأزق الذي وصلت إليه عملية الحوار الشامل بين الأطراف

(١١) المحكمة الجنائية الدولية، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨)، المادة ١٢٧.

(١٢) ألغيت في آخر لحظة الجلسة التي كان من المقرر عقدها أصلاً في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩ وأجلت حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، في غياب السيد كافاندو.

البوروندية، ولا سيما في أفق الانتخابات المقبلة، إضافة إلى حالة حقوق الإنسان والظروف الاجتماعية والاقتصادية^(١٣).

١٤ - وقد قاطعت الحكومة البوروندية آخر دورة من المحادثات بين الأطراف البوروندية، التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في أروشا، تنزانيا، بقيادة الميسر، بنجامين مكايا. وأهوى الميسر مهمته في ١ شباط/فبراير ٢٠١٩ بتقديم تقريره الختامي إلى مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا، دون أي إنجاز ملموس. ولم تتخذ جماعة شرق أفريقيا بعد أي مبادرة لاستئناف الحوار.

١٥ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اعتمدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قراراً بشأن حالة حقوق الإنسان في بوروندي^(١٤)، أعربت فيه عن قلقها إزاء غياب التحقيقات المناسبة والمستقلة بشأن حالات انتهاك حقوق الإنسان المبلغ عنها وتنفيذ التوصيات التي قدمت في ٢٠١٥. وحثت بوروندي على التعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجماعة شرق أفريقيا في السعي إلى إيجاد حل سلمي في ظل احترام حقوق الإنسان من أجل تسوية الأزمة في بوروندي.

١٦ - واستناداً إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية)، بلغ عدد البورونديين الذين لجأوا إلى البلدان المجاورة ٩٣١ ٣٤٤ لاجئاً بوروندياً في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وسجل ٦٠٣ ٣ وافدين جدد في الفترة الفاصلة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩^(١٥). وتعد الأزمة الإنسانية للاجئين البورونديين حالة الطوارئ التي تخطى بأقل تمويل في العالم. وهكذا لم تتلق المفوضية في عام ٢٠١٨ إلا ٣٣ في المائة من الميزانية السنوية المطلوبة، وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩، لم تتلق سوى ١٨ في المائة من التمويل السنوي المطلوب. ولا تدعو المفوضية إلى العودة إلى بوروندي، لكنها تساعد الذين يختارون العودة طوعاً منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٩، عاد ١٠٤ ١٤ أشخاص^(١٦).

١٧ - وفي عام ٢٠١٩، استناداً إلى الأرقام التي أقرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وحكومة بوروندي، يحتاج ١,٧٧ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، ويعيش ١,٧ مليون شخص في حالة من انعدام الأمن الغذائي^(١٧). ولا يزال هناك ١١٦ ٠٠٠ مشرد داخل بلدانهم، أغلبهم من النساء اللواتي يرأسن أسراً معيشية ويعشن في حالة من الضعف الاقتصادي.

(١٣) انظر S/PV.8408 و S/PV.8465 و S/PV.8550.

(١٤) انظر: Commission africaine des droits de l'homme et des peuples, *Résolution sur la situation des droits de l'homme en République du Burundi*, document CADHP/Rés. 412 (LXII) 2018.

(١٥) لا يشمل هذا الرقم بالضرورة جميع الوافدين الجدد، لأنه أصبح من المستحيل عملياً حصول البورونديين على مركز لاجئ، في بعض البلدان.

(١٦) انظر: Haut-Commissariat pour les réfugiés, "Regional overview of the Burundian refugee population", 30 juin 2019. Disponible à l'adresse suivante : <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/70281> (بالإنكليزية فقط).

(١٧) Bureau de la coordination des affaires humanitaires, "Burundi : rapport de situation", mis à jour le 4 juillet 2019. Disponible à l'adresse suivante : <https://reports.unocha.org/fr/country/burundi/>

وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٩، تم الحصول على ٣٠ في المائة من الميزانية اللازمة لتغطية الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، والتي تقدر بحوالي ١٠٦,٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. ١٨ - وقد مُدّدت الجزاءات المحددة الأهداف التي قررها الاتحاد الأوروبي وسويسرا، ضد بعض المواطنين البورونديين حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وأُبقي على الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد ١١ مواطناً بوروندياً.

١٩ - ويتواصل التحقيق الذي فتحه في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في بوروندي من ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

ثانياً - حالة حقوق الإنسان

ألف - الاتجاهات الرئيسية

٢٠ - لا يزال للانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان بعد سياسي يتعلق بالحق في الحياة والأمن والحرية، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة، كما يتعلق بحالات العنف الجنسي، وانتهاكات الحريات الأساسية. وقد أعقبت إجراء استفتاء دستوري في أيار/مايو ٢٠١٨ وتدرج في سياق التحضير لانتخابات ٢٠٢٠. ولا تزال أغلبية الضحايا من المعارضين، المفترضين أو الحقيقيين، للحكومة أو للحزب الحاكم (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية)، وفي مقدمتهم أعضاء الحزب السياسي المعارض الجديد لأغاثون رواسا، المؤتمر الوطني من أجل الحرية، الذي أنشئ في شباط/فبراير ٢٠١٩. كما استُهدف المواطنون البورونديون الذين لجأوا إلى الخارج ثم عادوا منذ بداية عام ٢٠١٧، في إطار برنامج المساعدة على العودة، إضافة إلى بعض الشبان العائدين إلى بوروندي بعد إقامة أو تنقل بالخارج، وذلك بتهمة الانتماء إلى جماعات المعارضة المسلحة أو دعمها. ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان مستهدفين، كما يدل على ذلك إقرار إدانة جرمان روكوكوي بعقوبة اثنين وثلاثين سنة سجنًا، في مرحلة الاستئناف، في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٩.

٢١ - وقد تم التعرف على مرتكبي هذه الانتهاكات الموثقة باعتبارهم من شبيبة إيمونيراكور، وعناصر دائرة الاستخبارات الوطنية والشرطة والمسؤولين الإداريين على مستوى البلديات، والمناطق والتلال. ووقعت معظم الحالات في المناطق الريفية التي تحاصرها شبيبة إيمونيراكور، والتي تسعى إلى السيطرة على السكان وإجبارهم على الولاء للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وتستهدف هذه الجهود السكان برمتهم، لا سيما على مستوى القاعدة. واستناداً إلى الشهادات التي تم الحصول عليها، يبدو أن قوات الدفاع لم تكن ضالعة بقدر كبير في الانتهاكات الرئيسية الموثقة منذ أيار/مايو ٢٠١٨، حتى وإن أفادت التقارير بوقوع حوادث معزولة.

٢٢ - ولما كانت هذه الانتهاكات ترتكبها في المقام الأول شبيبة إيمونيراكور في المناطق الريفية، ويخشى الضحايا تقديم الشكاوى بشأنها بسبب عدم ثقتهم في النظام القضائي، فإن التحقق من العديد من الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات يصبح أكثر تعقيداً.

باء - المسؤوليات

١ - مسؤولية الدولة البوروندية

٢٣ - وكما حدث في الماضي^(١٨)، ترى اللجنة أن الحكومة البوروندية يمكن أن تعتبر مسؤولة عن الأفعال المحددة في هذا التقرير، والتي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان.

٢٤ - وتُسند أعمال مسؤولي الدولة، بمن فيهم موظفو دائرة الاستخبارات الوطنية والشرطة والسلطات الإدارية التي تمثل الدولة في المقاطعات والبلديات، ومناطق التلال، إلى دولة بوروندي مباشرة وفقاً لالتزامها باحترام حقوق الإنسان وضمان امتناع موظفيها عن ارتكاب الانتهاكات.

٢٥ - وكثيراً ما تتصرف شببية إمبونيراكور بمفردها، وأحياناً بحضور ممثلي الشرطة ودائرة الاستخبارات الوطنية أو الإدارات المحلية. وتتمتع بدرجة عالية من حرية العمل التي تخولها لها السلطات البوروندية، المالكة لوسائل المراقبة، وتفلت من العقاب إفلاتاً تاماً تقريباً. ولا تزال شببية إمبونيراكور تُستخدم بانتظام - بل وبصورة منهجية - كبدايل عن قوات الأمن، ولا سيما في المناطق الريفية، وذلك بناء على طلب أو موافقة أو قبول أفراد في دائرة الاستخبارات الوطنية والشرطة والرئاسة والإدارات المحلية، بمن فيهم أفراد رفيعو المستوى فيها. ويملك بعضها آليات ومعدات عسكرية مخصصة مبدئياً لأجهزة الدفاع والأمن، من قبيل البزات والأحذية العسكرية، مما يدل على الدور المحوري الذي تضطلع به في الهياكل الأمنية البوروندية الرسمية وغير الرسمية. وعندما يعترف مسؤولو الدولة بسلوك شببية إمبونيراكور ويتبنونه^(١٩)، وعندما تتصرف هذه الشببية بناء على تعليمات هؤلاء المسؤولين^(٢٠) في إطار "تبعيتها التامة" لهم أو خضوعها "لسيطرتهم الفعلية"^(٢١)، فإن حكومة بوروندي مسؤولة مسؤولية مباشرة عن أعمالها.

٢٦ - وفي الحالات النادرة التي يحتمل أن تكون شببية إمبونيراكور قد تصرفت خارج إطار هذه الحالات العينية، فإن إفلاتها عموماً من العقاب على تصرفاتها تترتب عليه مسؤولية الدولة البوروندية، وفقاً لالتزامها بحماية حقوق الإنسان. فالدولة، إذا كانت تعلم أو كان ينبغي أن تعلم بالانتهاكات والإخلالات التي ترتكبها الأطراف الثالثة، يجب عليها أن تجري تحقيقاً وتقوم بالملاحقة القضائية، وهذا ما لم يحدث عموماً.

٢ - مسؤولية المجموعات المسلحة والأحزاب السياسية المعارضة

٢٧ - ولم يكن بوسع اللجنة أن تتأكد من صحة المعلومات المتعلقة بضلوع المجموعات المسلحة في حوادث المساس بحقوق الإنسان، وذلك تحديداً بسبب عدم تمكنها من الاتصال بالضححايا وبسبب رفض الحكومة المتكرر تزويدها بأي معلومات.

(١٨) انظر A/HRC/36/54 و Corr.1 و A/HRC/39/63.

(١٩) حولية لجنة القانون الدولي، ٢٠٠١، المجلد الثاني، الجزء الثاني (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.04.V.17 (الجزء الثاني))، المادة ١١ من مواد لجنة القانون الدولي المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، الصفحة ٣٢.

(٢٠) المرجع نفسه، المادة ٨ من مواد لجنة القانون الدولي المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، الصفحة ٣٢.

(٢١) A/HRC/39/63، الفقرات ٢٠-٢٧.

جيم - انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية^(٢٢)

١- الحق في الحياة

(أ) ملاحظة تمهيدية

٢٨- يتزايد التعقيد الذي يطبع إمكانية القيام بتوثيق انتهاكات الحق في الحياة، إذ يُعثر في الأماكن العامة بانتظام على جثث أشخاص، كثيراً ما تحمل علامات تدل على موت عنيف، ولا يتم التأكد من ظروف وفاتهم. ولم تتلق اللجنة معلومات تفيد بأن السلطات شرعت في تنفيذ إجراءات تحديد هوية الضحايا، والتحقق من أسباب وظروف وفاتهم، وتحديد الجهات المسؤولة. وبسبب هذا القصور من جانب السلطات البوروندية يتعذر باطراد التمييز بين حالات الاختفاء وحالات الإعدام. فالكثير من الأشخاص يختفون دون شاهد على اختفائهم، ويظل مصيرهم مجهولاً باستثناء من عثر على جثثهم في الأيام التالية. بل إن معظم الأسر لا ترى فائدة في تقديم شكاوى أو يخشون من الانتقام إذا استفسروا السلطات عن مصير أقاربهم المفقودين.

(ب) حالات الإعدام بإجراءات موجزة

٢٩- ارتكبت أعمال الإعدام بإجراءات موجزة لا سيما على يد أعضاء من دائرة الاستخبارات الوطنية وشبيبة إيمبونيراكور المتصرفين بمفردهم. وتعرض بعض الضحايا للضرب حتى الموت، وآخرون أعدموا بأسلحة نارية أو بالسلاح الأبيض.

٣٠- وفي بعض الحالات، عثر على الجثث في الطريق العام أو في المجاري المائية، لكن مرتكبي هذه الجرائم يعملون في الغالب على إخفاء الجثث.

٣١- وقد قامت شبيبة إيمبونيراكور، التي تحل محل السلطات، بقتل الأشخاص المتهمين بارتكاب جنح وجرائم، بما في ذلك السرقة والسحر، وخولت نفسها الحق في إقامة العدالة.

(ج) حالات الاختفاء القسري وغيره

٣٢- واصلت اللجنة تحقيقاتها في ادعاءات الاختفاء القسري التي تفتقر بشأها إلى معلومات وأدلة مؤيدة، ولم تكن هناك بالتالي إلا أسباب وجيهة يخشى معها أن تكون تلك الحالات حالات اختفاء قسري^(٢٣). واستناداً إلى المعلومات الجديدة التي جُمعت، تؤكد اللجنة أن ثمة أسباباً معقولة تدفع إلى الاعتقاد بأن السيدة ماري - كلوديت كوزيرا، أمينة الخزانة التي اختفت منذ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأوسكار نتاسانو، رجل الأعمال وعضو المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية والعضو السابق في مجلس الشيوخ والنائب البرلماني الذي اختفى منذ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قد وقعاً فعلاً ضحية للاختفاء القسري. وتلقت اللجنة أيضاً معلومات تفيد بأنهما قد أعدموا.

٣٣- وأبلغ عن عدة حالات اختفاء للأشخاص. واختفى من الضحايا، من لم يكن لهم أحياناً أي انتماء سياسي، بعد أن رفضوا الانضمام إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية أو إلى شبيبة إيمبونيراكور. وكان بعضهم أعضاء في أحزاب المعارضة

(٢٢) للاطلاع على تفاصيل هذه الانتهاكات، انظر الوثيقة A/HRC/42/CRP.2.

(٢٣) A/HRC/36/CRP.1، الفقرة ٣١٩.

السياسية أو عادوا مؤخراً من المنفى. وفي كثير من الأحيان، شوهدوا آخر مرة وشيبيية إمبونيراكور تقتادهم. وفضلت الأسر عموماً الفرار، إذ نادراً ما سعت إلى البحث عن أقاربها المختفين. وفي معرض الإشارة إلى السياق الحالي في بوروندي المناسب لحالات الاختفاء القسري، واعتباراً للعديد من السوابق، وسمات الضحايا وظروف اختفائهم، المشابهة لطرائق العمل الموثقة في هذا المجال، لا يمكن للجنة أن تخلص إلى أنها حالات اختفاء بمفهوم القانون الدولي، ولكن لا يمكن أيضاً أن تستبعدوها. ويظل يساورها بالغ القلق إزاء تكرار حالات الاختفاء.

٢- حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه

٣٤- تواصل الاعتقال التعسفي والاحتجاز لأسباب سياسية. ومنذ إنشاء المؤتمر الوطني من أجل الحرية في شباط/فبراير ٢٠١٩، أصبح أعضاؤه الهدف الرئيسي للاعتقال والاحتجاز التعسفيين فيما يتعلق بأنشطتهم السياسية المشروعة، إذا يتهمون عادة بتنظيم "اجتماعات غير قانونية" في لجان مصغرة بأماكن خاصة أو المشاركة فيها، وهي أعمال لا توصف، مع ذلك، بأنها جنح في القانون البوروندي. كما يُستهدف أعضاء أحزاب المعارضة الأخرى دائماً، بل ويتهمون في كثير من الأحيان بدعم جماعة مسلحة معارضة. وأحياناً، عندما يتعذر العثور على هؤلاء الأشخاص، يلقي القبض على أفراد أسرهم بدلاً منهم. واعتقل أشخاص آخرون واحتجزوا عقب إجراء استفتاء دستوري في أيار/مايو ٢٠١٨، للاشتباه في كونهم قاموا بحملة من أجل التصويت بـ "لا" في الاستفتاء. واحتجز تلاميذ قُصّر لمدة عشرة أيام، واتهموا "بإهانة رئيس الدولة" إثر اكتشاف صور مخربشة للرئيس في الكتب المدرسية.

٣٥- وقد قام أفراد الشرطة ودائرة الاستخبارات الوطنية بهذه الاعتقالات التعسفية، بل قام بها أيضاً أفراد من شببيية إمبونيراكور ومسؤولون إداريون محليون، سواء بالاشتراك مع الشرطة، أو بمفردهم حيث ينقلون فيما بعد هؤلاء الأشخاص المعتقلين إلى الشرطة.

٣٦- وكانت هذه الاعتقالات تعسفية، لأنها لا تستند، في الغالبية العظمى من الحالات، إلى أساس قانوني في القانون البوروندي، أو تستند إلى أساس غامض بما يكفي لاستخدامه تعسفاً أو تتم خرقاً للإجراءات القضائية المعمول بها. وعلاوة على ذلك، فإنها كثيراً ما تقتزن بالاستخدام المفرط للقوة. وكانت هذه الاعتقالات غير قانونية أيضاً عندما قامت بها شببيية إمبونيراكور أو السلطات الإدارية المحلية، حيث لا يحق لها ذلك قانوناً، خارج حالات التلبس.

٣٧- وكثيراً ما يكون الاحتجاز غير قانوني بسبب الطبيعة الغامضة والتعسفية للتهمة الموجهة إليهم في كثير من الأحيان، وغياب أركان الجريمة وعدم احترام الضمانات الإجرائية والآجال القانونية. ويظل السجناء الذين قضاوا مدة عقوبتهم أو استفادوا من عفو رئاسي محتجزين احتجازاً تعسفياً، ولا سيما عندما يدانون لأسباب سياسية.

٣- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٣٨- استمر التعذيب وسوء المعاملة في شتى أنحاء البلد. وكانت ثمة حالات تعذيب بالغة الخطورة تم شباناً اتهموا بالتعاون مع إحدى جماعات المعارضة المسلحة، أو بالتجسس (بسبب فترة من المنفى أو الإقامة بالخارج في الغالب) أو بالقيام بحملة نشطة للتصويت بـ "لا" في

الاستفتاء الدستوري. ويرتكب هذه الأعمال عموماً موظفون من دائرة الاستخبارات الوطنية والشرطة، في إطار الاعتقال والاحتجاز التعسفيين.

٣٩- وتعرض للتعذيب أو سوء المعاملة العديد من الرجال والنساء من جميع الأعمار وذلك على يد شبيبة إمبرونيراكور، المتصرفة بمفردها في كثير من الحالات، وأحياناً مع الشرطة أو المسؤولين الإداريين المحليين، في سياق الاستفتاء الدستوري لأيار/مايو ٢٠١٨. واشتبه في كون هؤلاء الأشخاص لم يصوتوا بـ "نعم"، أو أنهم رفضوا الانضمام إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية أو إلى شبيبة إمبرونيراكور. واستُهدف أيضاً أعضاء المؤتمر الوطني من أجل الحرية واللاجئون العائدون إلى البلد في الآونة الأخيرة.

٤٠- وتعرض الضحايا للضرب على أماكن مختلفة من البدن، بالركل والعصي والهرات وجرح آخرون بأدوات حادة. واتخذت عدة حالات تعذيب شكل عنف جنسي، ومنه الاعتصاب المقترن بالتهديد، بما فيه التهديد بالموت، والتخويف والشتائم ذات الطابع العرقي أحياناً.

٤١- واستمر اكتظاظ السجون ونقص الغذاء، وعدم كفاية فرص الحصول على مياه الشرب وخدمات النظافة الصحية والرعاية الطبية في السجون وزنازن الشرطة ودائرة الاستخبارات الوطنية. وتشكل هذه الظروف أشكالاً من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٤- العنف الجنسي

٤٢- وتم توثيق العديد من حالات العنف الجنسي، الذي كانت أغلبية ضحاياه من النساء والفتيات. واتخذت أعمال العنف الجنسي تلك في أغلب الأحوال شكل اغتصاب جماعي يرتكبه في معظم الحالات أفراد شبيبة إمبرونيراكور. وارتكبت بعض حالات الاغتصاب في سياق هجمات ليلية على بيوت الضحايا بحضور أطفالهم أو غيرهم من أفراد الأسرة، واقترب عموماً بأشكال أخرى من المس بالسلامة البدنية، كما اقترب في بعض الحالات، باختطاف أو بإعدام فرد من أفراد الأسرة يعتبر رب الأسرة المعيشية. وتعرضت نساء أخريات للاغتصاب بينما كن يتنقلن في إطار عملهن اليومي أو يحاولن الفرار من البلد. واقتربت حالات الاغتصاب تلك في كثير من الحالات بتهديد الضحايا أو أقاربهم بالقتل إذا قاومن أو طلبن النجدة أو بلّغن عن الاغتصاب. واستُهدف الضحايا من النساء، اللواتي عاد بعضهن إلى بوروندي في الآونة الأخيرة، بسبب انتمائهم الحقيقي أو المفترض - أو انتماء أحد أفراد أسرهن - إلى المعارضة أو إلى حركة متمردة، أو لرفضهن الانضمام إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية أو إلى شبيبة إمبرونيراكور، أو لعدم دفعهن الاشتراكات أو لتصويتهن السلبي في الاستفتاء الدستوري في أيار/مايو ٢٠١٨. وتشكل أفعال تعذيب هذه الأفعال المرتكبة بهدف محدد هو التخويف أو المعاقبة بسبب رأي سياسي مفترض.

٤٣- وحدث معظم حالات الاغتصاب في المناطق الريفية. وتعرف معظم الضحايا على المعتدين من أعضاء شبيبة إمبرونيراكور الذين كانوا قد أربهوهن أو أربهوا أقاربهن، مرة أو عدة مرات في السابق. ومع ذلك، لم تبلغ أي ضحية بالمعتدين.

٤٤ - وتواصل ارتكاب العنف الجنسي المتخذ لشكل العنف الموجه للأعضاء التناسلية والتعرية على يد أفراد دائرة الاستخبارات الوطنية ضد الرجال المحتجزين في زنازهم، أو الذين هم في عهدتهم، لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وعدة سنوات.

٤٥ - وتعددت العواقب الجسدية والنفسية للعنف الجنسي، ولئن تلقى العديد من الضحايا رعاية طبية أساسية بعد وقوعه - وذلك بفضل تدخل الجيران أو الأقارب في كثير من الأحيان، فإن القلة القليلة من النساء تلقين رعاية صحية مناسبة ولم يتلقاها أي أحد من الرجال. ولوصم النساء والفتيات اللواتي يقعن ضحايا للعنف الجنسي أثر سلبي على تمتعهن بالحقوق الأخرى التي تأثرت فعلاً باستمرار أشكال متعددة من التمييز ضد المرأة في بوروندي.

٤٦ - ووثقت اللجنة أيضاً حالات من العنف الجنسي، ولا سيما منها الاغتصاب الجماعي، المقترن أحياناً بتشويه الأعضاء التناسلية، الذي ارتكب في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، مما يؤكد مجدداً استنتاجاتها الختامية السابقة. وقد منعت الصدمة الناجمة عن العنف والخوف من الوصمة، الضحايا من الإدلاء بالشهادة حتى الآن.

٥ - الحريات العامة

(أ) حرية التعبير والإعلام

٤٧ - تراقب الحكومة وسائط الإعلام في البلد عن طريق المجلس الوطني للاتصال، الذي يفترض أن يكون الهيئة المستقلة لتنظيم وسائط الإعلام، ولكنه في الحقيقة أداة للرقابة. وتعرض العديد من وسائط الإعلام الوطنية والدولية لعقوبات، كما حدث مؤخراً لإذاعة صوت أمريكا التي تم إيقافها إلى أجل غير مسمى وهيئة الإذاعة البريطانية التي سحب ترخيصها، وإذاعة فرنسا الدولية التي وجه إليها إنذار. وأخذت كلها بنشر أحاديث تنتقد الحكومة أو نشر تقارير إخبارية تناقض الخطاب الرسمي. وعادة ما تُتَّهَم وسائط الإعلام المستقلة بأنها ترغب في تشويه صورة البلد والإخلال بالنظام العام.

٤٨ - ويسهم القانون الجديد الذي ينظم الصحافة، الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، إسهاماً مباشراً في تقليص الحيز الديمقراطي في السياق الحالي السابق لإجراء الانتخابات. فهو يفرض على الصحفيين الالتزام "بألا ينشروا إلا معلومات متوازنة [...] بعد التأكد بعناية من مصدرها وصحتها ودقتها"^(٢٤).

٤٩ - وتعتبر الحكومة أي أقوال مخالفة للدعاية الحكومية محاولة لزعزعة الاستقرار في البلد أو مساً بسيادتها الوطنية. ومن جهة أخرى، تسمح السلطات بالأقوال والأغاني والبيانات العامة التي تحرض على التعصب والعنف ضد كل تشكيلة سياسية غير المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. ونددت السلطات أيضاً بإحصاءات المنظمات الدولية التي اعتبرتها غير مناسبة.

(٢٤) بوروندي، القانون رقم ١٩/١، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ المعدل للقانون رقم ١٥/١ المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠١٥ والمنظم للصحافة في بوروندي، المادة ٥٢.

(ب) حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع

٥٠- تزايدت سيطرة الحكومة على تشكيل المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية وعلى أنشطتها. وقد اضطرت المنظمات غير الحكومية الأجنبية جميعها إلى تعليق أنشطتها مؤقتاً اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وطلب الموافقة مجدداً. وطلب إليها أن تدفع ثلث ميزانيتها السنوية إلى المصرف المركزي في بوروندي، وأن تحيل إلى السلطات قائمة بالموظفين وأصولهم العرقية. وأصبحت الحكومة الآن تسعى إلى التدخل في تشغيل الموظفين من مواطنيها لدى المنظمات غير الحكومية الأجنبية. أما المنظمات غير الحكومية الوطنية فتخضع لمراقبة صارمة، على بياناتهم العامة وعلى مشاريعها وأنشطتها. فعلى سبيل المثال، أكد وزير الداخلية تعليق أنشطة "منظمة القول والعمل من أجل إحياء الضمير والارتقاء بالعقليات" في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، لأنها قدمت تقريراً انتقادياً عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية استناداً إلى بيانات البنك الدولي.

٥١- واستمرت المحاولات الرامية إلى إكراه السكان، ولا سيما الرجال في معظمهم، إلى الانضمام إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية أو إلى شبيبة إمبونيراكور، وتواصل بصفة خاصة استخدام المضايقة والتهديد بالقتل، وإساءة المعاملة بل والاعتقال التعسفي. ويتعلق الأمر هنا بانتهاكات لتابع من توابع حرية تكوين الجمعيات وهو حرية عدم الانضمام إلى أي جمعية.

٥٢- واستُهدف أعضاء أحزاب المعارضة، بغرض إجبارهم على وقف أنشطتهم السياسية. وإضافة إلى ذلك، فإن جميع أنشطة أحزاب المعارضة تخضع لمراقبة وتقييد شديدين، ولا سيما أنشطة المؤتمر الوطني من أجل الحرية. وقد مُنعت عقد اجتماعات لجان مصغرة لهذا الحزب وألقي القبض على المشاركين فيها.

(ج) حرية التنقل

٥٣- لوحظ دائماً وجود عراقيل تحول دون حرية التنقل. وقد أقيمت حواجز تحرسها عموماً شبيبة إمبونيراكور، على الطرق لمراقبة تحركات السكان. ولأغراض التنقل، يلزم أن يبدلي البورونديون عادة بوصول يثبت دفع المساهمة في انتخابات ٢٠٢٠، أو دفع مبلغ جزائي، لا تعرف وجهته الأخيرة. وكثفت عمليات المراقبة في المناطق الحدودية، واقترنت بالنسبة للعديد من الأشخاص بأعمال العنف والتخويف.

٥٤- وفي بعض الأماكن، فرضت السلطات الإدارية المحلية تدابير تقييد التنقل بعد الساعة السادسة أو السابعة مساءً ولا تنطبق إلا على النساء والفتيات، وذلك بغرض الحد من "حالات الحمل غير المرغوب فيه" و"البغاء".

(د) الحرية الدينية

٥٥- تمارس الحكومة سيطرة متزايدة على الكنائس. ولقد حذرت الحكومة وحلفاءها الزعماء الدينيين أيضاً، بمن فيهم أساقفة الكنيسة الكاثوليكية، حتى لا يشجعوا أي أقوال انتقادية أو "ذات طابع سياسي" ودعت المصلين إلى مراقبتهم. وبالإضافة إلى ذلك، أُجبر الناس على المشاركة في الاستفتاء الدستوري أو الانضمام إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، حتى وإن كان ذلك يتعارض مع معتقداتهم الدينية.

دال - انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

١- الحق في مستوى معيشي لائق

٥٦- تُعد بوروندي من أفقر البلدان في العالم، إذ يعيش ٧٤,٧ في المائة من سكانها في فقر^(٢٥). واحتل البلد المرتبة ١٨٥ من أصل ١٨٩ بلداً في دليل التنمية البشرية، ولا يتعدى العمر المتوقع عند الولادة إلا ٥٧,٩ سنة أما حصة الفرد السنوية من الدخل القومي الإجمالي (المعادلة للقوة الشرائية) فتبلغ ٧٠٢ دولار^(٢٦). ويشهد البلد الذي عاش ركوداً اقتصادياً في عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ انتعاشاً هشاً منذ عام ٢٠١٧، لأن الأزمة السياسية قد حدت من قدرته على الحصول على المساعدة الدولية، التي يعتمد عليها اعتماداً كبيراً، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري، ونقص في العملة الصعبة وارتفاع في تكاليف المعيشة. ويجبر السكان على دفع مساهمات بانتظام دون أي أساس قانوني، بما في ذلك تمويل بناء مكاتب محلية للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وكانت المساهمات الرئيسية المتعلقة بانتخابات عام ٢٠٢٠ إلزامية، لكن الرئيس أعلن إلغاءها، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وأكد أنها لن تكون إلا "طوعية". وجمعت شبيبة إيمبونيراكور مساهمات عدة، ولم تتردد في اللجوء إلى العنف والتهديد لهذا الغرض. واستناداً إلى شهادات، فإن أولئك الذين لم يكن بوسعهم دفع المساهمات كثيراً ما تعرضوا لسوء المعاملة و/أو حرماناً من الحصول على الخدمات العامة.

٥٧- وجدت شبيبة إيمبونيراكور والسلطات الإدارية المحلية العديد من اللاجئين العائدين إلى بوروندي في إطار برنامج المساعدة على العودة مما حصلوا عليه من معونة غذائية ومال. واستناداً إلى ما نقله الضحايا من أقوال صادرة عن قاموا بهذه الأعمال، فإنها شبيهة أعمال انتقامية اتخذت ضدهم لفرارهم من بوروندي بعد عام ٢٠١٥، وعدم مشاركتهم في تنميتها وفي الانتخابات. وهكذا وجد هؤلاء الأشخاص أنفسهم دون موارد، واضطر بعضهم إلى الفرار مرة أخرى.

٢- الحق في العمل

٥٨- يتم التوظيف في القطاعين العام وشبه العام بطريقة تمييزية، استناداً إلى الانتماء السياسي وليس استناداً إلى المؤهلات أو الخبرة، بما في ذلك في مجالات التعليم والصحة والقطاع القضائي والمؤسسات العامة. ويواجه الأشخاص الذين يشغلون وظائف فعلاً وليسوا أعضاء في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية خطر فقدان وظائفهم. ويتزايد تسييس الحصول على فرص العمل ويمتد إلى العمل في المنظمات غير الحكومية الأجنبية.

٣- الحق في التعليم

٥٩- وفي العديد من المؤسسات المدرسية، منع من الدخول للدراسة التلاميذ الذين لم يسدوا مساهمتهم لانتخابات عام ٢٠٢٠، وهي مساهمة إجبارية لكل التلاميذ البالغين سن التصويت.

(٢٥) انظر: Banque mondiale, La Banque mondiale au Burundi. Disponible à l'adresse suivante : www.banquemonde.org/fr/country/burundi

(٢٦) انظر: Programme des Nations Unies pour le développement, *Indices et indicateurs de développement humain : mise à jour statistique 2018*, p. 25

وقد بلغت الحالة درجة اضطرت معها وزيرة التعليم إلى منع هذه الممارسة في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، حُرم التلاميذ من المدرسة أو تعرضوا للمضايقة والتهديد من معلمين أو تلاميذ آخرين ينتمون إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بسبب انتمائهم إلى حزب آخر، في حين أنه من المتعين ألا تكون المؤسسات من الناحية النظرية إطاراً لأي نشاط سياسي. وحُرمت من الدراسة لمدة غير محددة، تلميذات في التعليم الثانوي خربشن صورة الرئيس. وتتضرر نوعية التعليم برحيل المعلمين المؤهلين والاستعاضة عنهم بأخرين على أساس الانتماء السياسي. ويتكرر الانقطاع عن الدراسة، بما في ذلك بسبب الحمل والحالة الاجتماعية والاقتصادية. ولا يتعدى متوسط سنوات الدراسة ثلاث سنوات^(٢٧).

٤ - العمل الجبري

٦٠ - كان العمل المجتمعي يتمثل في البداية في تنظيف الشوارع وغيره من أعمال الصيانة لما فيه مصلحة المجتمع المحلي. وأصبحت هذه الأعمال الإلزامية تتخذ الآن بعداً سياسياً. فقد أُجبر السكان على بناء مكاتب محلية للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، تحت طائلة غرامات مالية، الأمر الذي يشكل عملاً جبرياً تحظره اتفاقية العمل الجبري لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩) واتفاقية إلغاء العمل الجبري لعام ١٩٥٧ (رقم ١٠٥) اللتان وضعتهما منظمة العمل الدولية، وصدقت عليهما بروندي في عام ١٩٦٣.

٦١ - وتهدف أعمال مجتمعية أخرى إلى التنمية المحلية من خلال بناء البنية التحتية العامة من قبيل الملاعب والطرق والمدارس والمراكز الصحية. وتعنى لجنة الخبراء المعنية بتطبيق اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية، منذ عام ٢٠١٥، بتوافق تلك الأعمال مع القانون الدولي، الذي ينص على أن العمل الإلزامي كوسيلة للتعبئة واستخدام اليد العاملة لأغراض التنمية الاقتصادية هما شكلان من أشكال العمل الجبري^(٢٨).

ثالثاً - جرائم القانون الدولي

ألف - أركان الجرائم وتصنيفاتها

٦٢ - لا تزال للجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية كما يُعرفها نظام روما الأساسي، ارتكبت في بروندي، ومن جملتها عمليات قتل وسجن أو غيرها من الأشكال الخطيرة للحرمان من الحرية البدنية، وممارسة التعذيب والاعتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي ذات الخطورة المماثلة، وأشكال الاضطهاد ذات الطابع السياسي^(٢٩).

٦٣ - وقد وثقت اللجنة العديد من حوادث العنف التي ارتكبتها في شتى المقاطعات جناة مختلفون لهم طرائق عمل متماثلة وهدف مشترك، هو القضاء على أي معارضة سياسية حقيقية أو مفترضة من شأنها أن تضع بقاء الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية في السلطة

(٢٧) المرجع نفسه.

(٢٨) اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٥٧ بشأن إلغاء العمل الجبري (رقم ١٠٥) المادة ١(ب).

(٢٩) A/HRC/36/CRP.1، الفقرات ٦٨٢ إلى ٦٩١.

موضع شك. ولذلك، يمكن نعت هذه الحوادث بأنها "هجمات منهجية" تستهدف المدنيين عمداً. وما فتئ ممثلو الحكومة والسلطات الإدارية المحلية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية يذكرون السكان بانتظام بهدف بقائهم في السلطة. ويتم إبلاغ مرتكبي هذه الجرائم الدولية المفترزين بهذا الهدف قطعاً، مما يعني أنهم يفهمون بالضرورة السياق الذي تندرج فيه أعمالهم.

باء- المسؤوليات الفردية

٦٤- واصلت اللجنة وضع قائمة بالأشخاص الذين يزعم أنهم ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية، مراعية تمييز المسؤوليات المباشرة عن مسؤوليات الرؤساء، المدنيين أو العسكريين. وتظل هذه القائمة سرية من أجل حماية مصادرها واحترام قرينة براءة الفاعلين المزعومين، ولكن اللجنة تحتفظ بالحق في إمكانية إطلاع الغير عليها.

رابعاً- عوامل الخطر

ألف- لمحة عامة

٦٥- وفقاً لمبادئ الوقاية والإنذار المبكر التي تروج لها الأمم المتحدة، خلصت اللجنة إلى أنه من المهم تحديد ما إذا كانت هناك عوامل خطر معينة قد يكون لها تأثير على حالة حقوق الإنسان، فيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠٢٠. ولهذا الغاية، استخدمت الإطار التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية الذي وضعه المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية^(٣٠). وعوامل الخطر هي الظروف التي تهيئ بيئة تفضي إلى ارتكاب جرائم وحشية أو تشير إلى إمكانية حدوثها. وبعض هذه العوامل هيكلية، بينما ترتبط عوامل أخرى بظروف ديناميكية. وتشكل المؤشرات المدرجة في هذا الإطار المظاهر المختلفة التي يتجلى بها كل عامل من عوامل الخطر، وهي بذلك تساعد في تحديد مدى حضور أي عامل من عوامل الخطر. ويعد رصد الحالة والإنذار بوجود عوامل الخطر - دون الحسم في احتمال وقوعها - خطوة ضرورية، إذ يمكن أن يكون الإنذار في حد ذاته أداة لمنع وتقليل مخاطر تدهور حالة حقوق الإنسان. ولذلك، سعت اللجنة إلى تحديد المؤشرات الحاضرة في سياق بوروندي، لتحديد عوامل الخطر القائمة.

باء- التطورات الرئيسية

١- استمرار الأزمة السياسية لعام ٢٠١٥

٦٦- تستمر الأزمة التي تعود إلى عام ٢٠١٥، والتي هي أزمة سياسية بالدرجة الأولى، في التأثير على المجتمع البوروندي. فالحوار الشامل بين الأطراف البوروندية في مأزق، لأن حكومة بوروندي رفضت العملية وضرورتها. ويتواصل تفكير السكان ويظل اللاجئون البورونديون دون آفاق مستقبلية حقيقية. وترفض السلطات البوروندية الدخول في حوار لحل هذه الأزمة السياسية العميقة، وتعتبر كل مبادرة للمجتمع الدولي من أجل إيجاد حل لها أو للتصدي

(٣٠) A/70/741-S/2016/71.

لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية مساً بالسيادة الوطنية ومحاولة لزعزعة الاستقرار. ويسود الإفلات من العقاب ويحرم الضحايا من وسائل الانتصاف.

٢- انتخابات عام ٢٠٢٠

٦٧- إن وجود حيز ديمقراطي مؤشر بالغ الأهمية لإجراء انتخابات عادلة وحررة ذات مصداقية. ومنذ عام ٢٠١٥، ما فتئ الحيز الديمقراطي يتقلص في بوروندي باستمرار، إذ إن الآليات الوطنية لحقوق الإنسان ليست مستقلة ولا فعالة. وتعمل الحكومة على زيادة السيطرة على المنظمات غير الحكومية وأصبحت حرية الصحافة ضرباً من الخيال، بحكم الرقابة التي يمارسها المجلس الوطني للاتصال.

٦٨- ولا وجود لتعددية حزبية في بوروندي. وقوضت من الداخل معظم الأحزاب وقسمت حتى لا يحظى بالتركيبة الرسمية إلا الجناح الموالي للسلطة. أما الساحة السياسية فأطبق عليها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. وسرعان ما تبذرت الأموال التي عقدت على الترخيص لحزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية في شباط/فبراير ٢٠١٩. إذ يتعرض أعضاؤه للمضايقة، بل وللاضطهاد، وتخضع أنشطة الحزب للتقييد والمراقبة والمنع، مما يبرز التعصب السياسي القائم في بوروندي. ولعل هذه الحالة تدل على أزمة ثقة داخل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، الذي قد يشعر بالتهديد الناجم عن شعبية المؤتمر الوطني من أجل الحرية. ويشهد تاريخ بوروندي على أن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية يلجأ إلى استراتيجيات العنف عندما يواجه معارضة مهيكلة، ولا سيما في إطار الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد الخلط بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية والهيئات الحكومية.

٦٩- وثمة أيضاً شطط فيما يتعلق بممارسة رئيس الدولة للسلطة. فهذا الأخير يتمتع بسلطات واسعة بموجب الدستور، لكنه لا يتردد في اتخاذ قرارات تتجاوز صلاحياته، من قبيل تعيين مكتب المجلس الوطني للاتصال. وعلاوة على ذلك، لا يزال يعتمد على هياكل موازية غير رسمية ومبهمّة، من قبيل "لجنة الجنرالات"^(٣١). واستخدم أيضاً مجلس الأمن الوطني^(٣٢)، الذي يرأسه، ليمارس الحكم مباشرة. وهكذا، فإن هذا المجلس وإن لم تكن له سلطة اتخاذ القرارات، فإنه هو الذي قرر تعليق نشاط المنظمات غير الحكومية الأجنبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. والصلة المباشرة لدائرة الاستخبارات الوطنية بهيئة الرئاسة مثال آخر يدل على استحواذ الرئيس على السلطة. وتدل السهولة التي يتفادى بها الرئيس المؤسسات على ضعف هذه المؤسسات.

٧٠- ويرد باطراد خطاب المصدر الإلهي لسلطة الرئيس في الخطاب الرسمية للرئيس وزوجه. وينعكس أيضاً الشطط الديني في بعض قرارات رئيس الدولة، ولا سيما مشروعه الرامي إلى تخليق المجتمع والعودة به إلى "قيمته الحقيقية". كما أن الإشارات المتكررة إلى الملكية البوروندية وكذلك قرار إعادة شعار الملكية "الله، الملك، الوطن" إلى بعض المآثر العامة تولد تخمينات لدى المحللين وبعض البورونديين باحتمال إعادته الملكية لفائدته.

(٣١) A/HRC/36/CRP.1، الفقرة ٧٣٣ (الوثيقة متاحة على الموقع الشبكي للجنة).

(٣٢) هيئة استشارية منشأة بمقتضى المادة ٢٧٥ من الدستور، لمساعدة الرئيس والحكومة في وضع السياسات والمتابعة في مجال الأمن، وإعداد استراتيجيات الدفاع والأمن وحفظ النظام في حالات الأزمات.

٧١- وبسبب ثقافة التكتّم الاعتيادية لدى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية تتعذر معرفة المرحلة التي وصلت إليها الإجراءات المتعلقة بتعيين المرشح للانتخابات الرئاسية، مما يؤدي إلى التساؤل عما إذا كان هذا الموعد لا يرتبط بصعوبات محتملة داخل الحزب، كما هو الحال في عام ٢٠١٥.

٧٢- وصدر قانون انتخابي جديد في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩. ويخضع المرشحون المستقلون، لقيود مفروضة على الترشح للانتخابات البرلمانية ويُطلب منهم تحقيق نتائج تفوق ما يطلب من مرشحي الأحزاب.

٧٣- واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بأعضائها السبعة المقربين من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية والأحزاب الحليفة، ليست مستقلة عن الجهاز التنفيذي ولا عن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية.

٣- استغلال التاريخ

٧٤- للمسألة العرقية في بوروندي، عمق تاريخي سحيق. وسواء كانت تليقاً من الحقبة الاستعمارية أو واقعاً اجتماعياً تقليدياً يستغل كثيراً، فإنها تظل أحد العناصر الحاسمة في الهوية الحالية لأغلبية البورونديين. ومنذ الاستقلال، نشأت لدى عدد من البورونديين مشاعر الريبة والضعف تجاه الجماعة الأخرى، بسبب الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان ذات البعد العرقي، والتي تولدت عنها ذكريات متباينة. ويعقد رئيس الدولة جلسات عديدة للتخليق يُعَلِّم خلالها التاريخ "الحقيقي" لبوروندي. وأنيطت بلجنة الحقيقة والمصالحة، غير المستقلة، مهمة "إعادة كتابة تاريخ بوروندي" والتحقيق في الجرائم والانتهاكات المرتكبة منذ ١٨٨٥.

٧٥- ويخشى أن تؤدي الخطوات الحالية إلى فرض رواية رسمية متحيزة لتاريخ البلد من شأنها أن تبلور مظالم الماضي، مع ما يقتزن بذلك من عواقب مقلقة. ويسهم غياب عملية حقيقية للمصالحة وللعادلة الانتقالية، على غرار ما ينص عليه اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، في الإبقاء على هذه الانقسامات، التي قد يسعى البعض إلى تسخيرها لأغراض سياسية.

٤- جوانب الغموض في المجال الأمني

٧٦- أعلنت شتى الجماعات المسلحة المتمردة الموجودة في البلدان المجاورة عن أنها قد تلجأ إلى السلاح لتسوية الحالة في بوروندي. وقد يدفعها إلى ذلك غياب أفق لحل الأزمة للأسف. وقد يضطر بعض اللاجئين أيضاً إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة، لا سيما وأن وجود شبيبة إمبونيراكور في بعض المخيمات يبت فيهم شعوراً بانعدام الأمن. وتظل قدرة الجماعات المسلحة على القيام بعمليات واسعة النطاق في بوروندي غير معروفة. وفي الوقت نفسه، تتهم بوروندي رواندا عادة بالسعي إلى زعزعة استقرار رواندا واستبقاء اللاجئين البورونديين بالقوة.

٧٧- وداخل البلد، أصبح وضع الجيش الذي هو عامل استقرار منذ اتفاق أروشا، وضعاً غير مؤكد. ولطالما استفاد من وضع اجتماعي واقتصادي متميز. ولقد كشفت محاولة الانقلاب في أيار/مايو ٢٠١٥ عن وجود انقسامات داخل الجيش، الذي أصبح يخضع للمراقبة جزئياً. وقد حدثت تصفيات اتخذت شكل عمليات اعتقال وتصفيات جسدية. ولا يبدو أن التوازن

العربي المنصوص عليه في الدستور يتم التقيد به. وهناك أيضاً استياء واحتراز في الجيش، لا سيما بسبب التهديد المهدق بعمليات الإيفاد المجزية إلى بعثات حفظ السلام.

٧٨- ولم تعد دائرة الاستخبارات الوطنية المرتبطة مباشرة بالرئاسة، تشكل رسمياً جزءاً من قوات الدفاع والأمن، ولم تعد تخضع بالتالي للمراقبة البرلمانية أو الحصص العرقية. وتبعث إعادة تنظيم الجهاز الأمني هذه على القلق.

٧٩- وتسيطر السلطات الإدارية المحلية الموالية للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وشيبيبة إمبونيراكور على اللجان المشتركة للأمن البشري، التي أنشئت منذ عام ٢٠١٤ على جميع المستويات وأنيطت بها مهام غامضة للغاية. وقد أزاحت قوات الشرطة عن تولي جميع المسائل الأمنية، وأضفت على هذه المسائل بعداً سياسياً. وتضعف شيبيبة إمبونيراكور من دورياتها الليلية في التلال ومن جلسات التدريب الرياضي الجماعي، الذي كثيراً ما يتخذ بعداً شبه عسكري، مما يثير القلق ويهرب جزءاً من السكان. وفي الوقت نفسه، لا تزال تحدث حوادث تستهدف أفراداً من قوات الدفاع والأمن منذ أوائل عام ٢٠١٩، حتى وإن ظلت هوية مرتكبيها مجهولة.

جيم- مؤشرات عوامل الخطر

٨٠- يتيح هذا الاستعراض الموجز لأهم التطورات تحديد المؤشرات القائمة، والتي ترتبط بدورها بعوامل الخطر المشتركة الثمانية المحددة في الإطار التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية.

٨١- ويهيئ عدم استقرار الأمن بيئة تفضي إلى ارتكاب جرائم وحشية (عامل الخطر ١) وتدل عليها المؤشرات التالية: يعيش العديد من البورونديين، سواء داخل البلد أو خارجه، في حالة طوارئ إنسانية (١(ج))؛ وأدى نقل السلطة الذي تم في عام ٢٠١٥ إلى أزمة سياسية عميقة لا تزال دون حل (١(د))؛ ويوجد خطر عدم استقرار سياسي ناجم عن صراعات محتملة داخل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، ووجود حركات للمعارضة المسلحة (١(ه))؛ ونجم توتر سياسي عن نظام استبدادي يرتكب قمعاً سياسياً شديداً ضد كل معارض سياسي، حقيقي أو مفترض (١(و))؛ ويوجد عدم استقرار اقتصادي ناجم عن ندرة الموارد (١(ز))، وأزمة خطيرة في الاقتصاد الوطني (١(ح)) وانتشار للفقر في صفوف السكان (١(ط)).

٨٢- ويتعلق عامل الخطر ٢ بوجود سوابق من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لم تمنع أو تتم المعاقبة عليها، مما يولد مخاطر حدوث المزيد من الانتهاكات. وتدل على هذا العامل المؤشرات التالية: وجود انتهاكات خطيرة سابقة وحالية لحقوق الإنسان (٢(أ))؛ ووجود أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب اتسم بها التاريخ الحديث لبوروندي (٢(ب))؛ ووجود سياسة أو ممارسة الإفلات من العقاب والسماح بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (٢(ج))؛ ورفض حكومة بوروندي استخدام جميع الوسائل الممكنة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الممانعة في القيام بذلك (٢(د))؛ ومواصلة السلطات البوروندية دعمها للمجموعات المتهمه بالمشاركة في الانتهاكات، وعدم إدانة هذه الأفعال (٢(ه))؛ ورفض الحكومة الاعتراف بوجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو ممارسة إصدار تقارير متحيزة عنها (٢(و))؛ وغياب عملية مصالحة أو عملية عدالة انتقالية حقيقية وتسخير أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة الجديدة لأغراض سياسية (٢(ز))؛ وتفشي عدم الثقة في

مؤسسات الدولة ولا سيما في قوات الأمن والنظام القضائي، لدى السكان أو في لدى مختلف فئات السكان، بسبب الإفلات من العقاب (٢(ح)).

٨٣- ويوجد أيضاً عامل الخطر ٣، أي ضعف هياكل الدولة الذي يقوض قدرة الدولة على منع ارتكاب الجرائم الفظيعة أو وقفها والمحكمة عليها. والواقع أن المؤسسات الوطنية، ولا سيما المؤسسات القضائية والمؤسسات المعنية بإنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان، تفتقر إلى الموارد الكافية، وإلى التمثيل المناسب (٣(ب))؛ والعدالة ليست مستقلة ولا هي محايدة (٣(ج))؛ كما أن الرقابة المدنية لقوات الأمن عن طريق البرلمان ليست فعالة (٣(د))؛ وثمة ارتفاع في مستويات الفساد أو سوء الإدارة (٣(ه))؛ كما أن الآليات الداخلية للرقابة والمساءلة التي يوجه إليها الضحايا شكواهم غير كافية وغير فعالة، أما الآليات الخارجية، فتكاد تكون منعدمة أو يصعب على الضحايا الوصول إليها (٣(و)).

٨٤- وعامل الخطر ٤ هو وجود أسباب أو أهداف أو عناصر أخرى تحفز على استخدام العنف ضد فئات معينة من السكان. ولأغراض الإنذار المبكر، فإن من المهم التمكن من تحديد الدوافع أو العناصر الأخرى التي قد تشجع جماعات إلى اللجوء إلى العنف المعمم من أجل تحقيق أهدافها. وتدل على وجود هذا العامل المؤشرات التالية: وجود دوافع سياسية تبعث على توطيد السلطة القائمة، يشير إليها باستمرار أعضاء الحكومة وأعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (٤(أ))؛ وارتباط المصالح الاقتصادية بالاحتفاظ بالسلطة، لأنها هي مفتاح التحكم في توزيع الموارد (٤(ب))؛ ووجود تهديدات فعلية أو مفترضة لمصالح وأهداف الحكومة، بما في ذلك أي شكل من أشكال خيانة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (٤(ه))؛ والانتماء الفعلي أو المفترض إلى الجماعات المعارضة المسلحة أو تأييدها الفعلي أو المفترض (٤(و))؛ وأيديولوجية المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية المتميزة بنموذجها عن "الحقيقة" وبالتالي تفوق هذه الهوية السياسية على كل الهويات السياسية الأخرى (٤(ز))؛ والتسخير السياسي لما كان في الماضي من مظالم أو توترات أو حالات إفلات من العقاب (٤(ح))؛ ووجود صدمة اجتماعية ناجمة عن حوادث عنف وقعت في الماضي ولم تعالج معالجة مرضية، فخلفت مشاعر من الضياع والاعتراب والظلم، وربما الرغبة في الانتقام أيضاً (٤(ط)).

٨٥- وعامل الخطر ٥ هو قدرة الجناة المحتملين على ارتكاب جرائم وحشية. ويجب تقييم هذا العامل بالاعتزان مع عوامل أخرى، وخاصة عاملي النية والباعث. وتقاس حالة بوروندي، بتوافر الأفراد والأسلحة والذخائر، أو الموارد المالية، العامة أو الخاصة، اللازمة لتجنيد الأفراد وشراء الأسلحة والذخائر (٥(أ))؛ والقدرة، من جهة، على نقل الأفراد ونشرهم، وعلى نقل الأسلحة والذخائر وتوزيعها، من جهة أخرى (٥(ب))؛ والقدرة على حشد أو تجنيد أعداد كبيرة من المؤيدين من السكان أو الجماعات، من قبيل شبيبة إيمونيراكور، وتوافر الوسائل اللازمة لتعبئتهم (٥(ج))؛ واستحكام ثقافة قوية من الامتثال للسلطة والامتثال للجماعة، وهي حاضرة لدى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية ولدى شبيبة إيمونيراكور (٥(د))؛ ووجود قوات مسلحة أخرى أو قيام صلات معها أو مع جماعات مسلحة من غير الدول (٥(ه)).

(٣٣) A/HRC/39/CRP.1، الفقرات ٤٦٢-٥٧٩.

(٣٤) المرجع نفسه، الفقرات ١٧٩-٢١٥.

٨٦- وعوامل التخفيف هي عناصر داخلية وخارجية يمكن أن تسهم في منع تصعيد العنف، أو وقفه أو الحد من تأثيره، وغيابها في سياق بوروندي ملموس (عامل الخطر ٦): إذ ثمة غياب مجتمع مدني وطني قوي ومنظم وتمثيلي، وعدم وجود وسائل إعلام وطنية حرة ومتنوعة ومستقلة (٦(ب))؛ وغياب فرص الوصول إلى وسائل الإعلام الدولية؛ (٦(ج))؛ ومحدودية وجود الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية أو الجهات الفاعلة الدولية أو الإقليمية الأخرى ذات القدرة على الوصول إلى السكان في البلد (٦(د))؛ وغياب الاتصال أو الانفتاح أو عدم إقامة علاقات سياسية أو اقتصادية مع الدول الأخرى (٦(و))؛ وقلة التعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بل وانعدامه (٦(ز))؛ وغياب إرادة لدى الحكومة للدخول في حوار حقيقي من أجل حل أزمة عام ٢٠١٥ أو تقديم تنازلات أو الحصول على دعم المجتمع الدولي (٦(ح))؛ وعدم وجود آلية إنذار مبكر، لأن المرصد الوطني لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم الأخرى ضد الإنسانية والقضاء عليها لا يقوم بهذه الوظيفة بصورة مستقلة (٦(ك)).

٨٧- ويحيل عامل الخطر ٧ إلى الظروف الملائمة للأعمال التحضيرية التدرجية أو المفاجئة التي تهيئ مناخاً ملائماً لارتكاب جرائم وحشية أو تنبئ بقرب حدوثها. والمؤشرات الرئيسية الحاضرة هي كالتالي: التدخل في عمل المؤسسات الحيوية للدولة، أو تغيير تركيبها أو الإخلال بتوازن السلط، كما هو الحال فيما يتعلق بالحصول العرقية (٧(ب))؛ وتعزيز جهاز الأمن أو إعادة تنظيمه أو تعيثه (٧(ج))؛ وطرد المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، أو رفض تواجدها، أو فرض قيود صارمة على الخدمات التي توفرها وعلى حركتها (٧(ز))؛ وتزايد عدد انتهاكات الحق في الحياة المكفول لكل معارض سياسي وسلامته البدنية وحرية أو أمنه منذ بداية أزمة ٢٠١٥ (٧(ح))؛ وزيادة أعمال العنف الخطيرة التي تستهدف النساء والأطفال، أو تهمة ظروف تيسر ارتكاب أعمال عنف جنسي ضد هاتين الفئتين، ولا سيما كأداة من أدوات التهيب (٧(ط))؛ والإمعان في تسييس الهوية أو أحداث الماضي أو الذرائع للجوء إلى العنف (٧(م))؛ واشتداد الخطابات التأيينية والحملات الدعائية والخطب المفعمة بالكراهية الموجهة ضد كل من يعتبر معارضاً سياسياً وذلك منذ بداية الأزمة السياسية في عام ٢٠١٥ (٧(ن)).

٨٨- وتوجد أيضاً عوامل محرّكة (عامل الخطر ٨)، كما يتضح من المؤشرات التالية: اعتبار السلطات في بوروندي للتدابير التي يتخذها المجتمع الدولي تهديداً لسيادة الدولة؛ (٨(ج))؛ وحدوث نقل مفاجئ أو غير قانوني للسلطة في عام ٢٠١٥ (٨(د))؛ وارتكاب اعتداءات تستهدف أرواح الزعماء أو الشخصيات البارزة أو أعضاء الجماعات المعارضة، أو سلامتهم البدنية أو حرّيتهم أو أمنهم (٨(ه))؛ وشن حملات دعائية تحض على كراهية المعارضين السياسيين (٨(ز))؛ وترقب انتخابات رئاسية وبرلمانية محلية ستجرى في عام ٢٠٢٠ (٨(ح))؛ وتنظيم مناسبات لتخليد ذكرى جرائم ارتكبت في الماضي أو حوادث أليمة أو أحداث تاريخية ذات طابع عرقي يمكن أن تؤجج التوترات بين فئات المجتمع (٨(ك))؛ واعتبار الإجراءات المتصلة بعمليات المساءلة عن أعمال وحشية جرت في الماضي، إجراءات غير منصفة (٨(ل)).

٨٩- ويجدر بالإشارة أن عوامل الخطر المشتركة الثمانية المحددة في الإطار التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية حاضرة في السياق الحالي لبوروندي ومقتترنة بعدد كبير من المؤشرات الخاصة

بكل منها^(٣٥). ولئن كان ذلك لا يسمح بالخلوص إلى استنتاجات بشأن احتمال وقوع جرائم وحشية، ومن ثم، تحديد زمن أو كيفية حدوثها، فإن وجود هذه العوامل يوفر للمجتمع الدولي أساساً موضوعياً لفهم حقيقة الحالة في بوروندي والمخاطر الممكنة. وإن إقرار وجود عدد من عوامل الخطر يستلزم التحلي بيقظة فائقة إزاء تطور الحالة في بوروندي.

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات

٩٠ - استنتجت اللجنة في ختام تحقيقاتها، أنه منذ أيار/مايو ٢٠١٨ استمرت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان - التي يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية - ولا سيما انتهاكات الحق في الحياة، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، والعنف الجنسي، وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في مناخ عام من الإفلات من العقاب. كما أن انتهاكات الحريات العامة آخذة في الازدياد.

٩١ - وتظل اللجنة تشكل الآلية المستقلة والنزيهة الوحيدة التي تحقق في انتهاكات حقوق الإنسان والمس ب هذه الحقوق في بوروندي وتوثيقها وإبلاغ المجتمع الدولي عنها.

٩٢ - وتظل حالة الأزمة قائمة منذ ما يزيد على أربع سنوات دون أي احتمال حقيقي للتوصل إلى حل. وتدهورت ظروف العيش اليومي للبورونديين بصورة متزايدة، داخل البلد وخارجه.

٩٣ - ويعد إجراء انتخابات عام ٢٠٢٠ عاملاً خطراً مهماً. ولكي تمر هذه الانتخابات في جو سلمي وتكون انتخابات عادلة وحررة وشفافة وذات مصداقية، فإن اللجنة توجه إلى السلطات البوروندية التوصيات التالية:

(أ) تنفيذ جميع التوصيات السابقة للجنة^(٣٦)، وهي توصيات لا تزال صالحة وذات صلة أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما منها تلك التوصيات المتعلقة بالإجراءات ذات الأولوية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية، ومكافحة الإفلات من العقاب وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، إضافة إلى التوصيات المتوسطة والطويلة الأجل المتعلقة بمراجعة الإطار القانوني وإصلاح النظام القضائي؛

(ب) القيام دون تأخير بإجراء تحقيقات مستقلة وفعالة بشأن حالات الانتهاكات التي وثقتها اللجنة منذ عام ٢٠١٥، حتى يتسنى إيجاد مناخ من الثقة والتسامح السياسي وتشجيع المشاركة الشاملة للجميع في العملية الانتخابية؛

(ج) التعامل مجدداً بطريقة بناءة وتعاونية مع جميع الآليات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان وآليات المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتمكينها من الاضطلاع بولاياتها في رصد حقوق الإنسان اضطلاعاً كاملاً وحرراً؛

(٣٥) ترى اللجنة أن وجود مؤشرات أخرى لم يكن إلا جزئياً. ولذلك لم تذكر في هذا التقرير، لكنها وردت بتفصيل في الوثيقة A/HRC/42/CRP.2.

(٣٦) انظر المرفق الثالث (A/HRC/36/54) و Corr.1، الفقرات ٨٥ إلى ٩٤؛ و A/HRC/39/63، الفقرتان ٨٥ و ٨٦.

- (د) كفالة الاستقلال الهيكلي والمالي للآليات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز قدرات أعضائها؛
- (هـ) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حرية إنشاء وتنظيم وتشغيل المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية، بسبل منها مراجعة القوانين التي تنظمها؛
- (و) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حرية الإعلام في البلد وحق وسائل الإعلام المحلية والدولية في الاضطلاع بأنشطتها وفقاً للمعايير الدولية، وذلك بوسائل منها مراجعة القوانين المتعلقة بالصحافة والمجلس الوطني للاتصال؛
- (ز) ضمان التمتع الفعلي بالحرية العامة، ولا سيما حرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومات، وتكوين الجمعيات والتجمع وحرية الدين، وذلك بطرق منها إنهاء أي ممارسة للانخراط الإجباري في الحزب الحاكم وعصبة شببته؛
- (ح) تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الحصول على المعلومات وإجراء الانتخابات في أفريقيا، والمبادئ التوجيهية بشأن حرية تكوين الجمعيات والتجمع في أفريقيا الصادرة عن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
- (ط) كفالة تمكين جميع الأحزاب السياسية من أن تقوم بأنشطتها المشروعة بكامل الحرية والأمن، في جو من التسامح السياسي، ولا سيما عن طريق معاقبة أي تحريض على الكراهية والعنف ضد الأحزاب السياسية الأخرى وأعضائها؛
- (ي) الضمان الفعلي للحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة دون تمييز، ولا سيما عن طريق مراجعة القانون الانتخابي؛
- (ك) الضمان الفعلي للاستقلال الهيكلي للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ولا سيما عن طريق تعديل المرسوم الذي ينظمها حتى تكون تشكيلتها شاملة للجميع ومتوازنة، وتعزيز قدرات أعضائها في الانتخابات البلدية وانتخابات المقاطعات؛
- (ل) السماح بوصول مراقبي الانتخابات المستقلين، الدوليين والإقليميين، وضمان حرية التنقل والعمل قبل الانتخابات وخلالها وبعدها، لهم وللمراقبين المحليين المنتهين إلى المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية؛
- (م) تطبيق المبادئ التوجيهية لبعثات مراقبة ورصد الانتخابات التابعة للاتحاد الأفريقي؛
- (ن) السماح للمعارضين السياسيين بالعودة من المنفى للاشتراك في انتخابات عام ٢٠٢٠ وضمان حريتهم وأمنهم، ولا سيما عن طريق إلغاء أوامر إلقاء القبض الصادرة في حق من لم يستخدموا العنف أو يدعوا له؛
- (س) الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين الموقوفين والمحتجزين في سياق ممارستهم لحقوقهم الديمقراطية؛
- (ع) تعزيز تدريب القوات المكلفة بحفظ النظام، بغية منع سوء المعاملة، وضمان الإدارة السلمية للحشود؛

(ف) قيام الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بتطبيق المبادئ التوجيهية لحفظ النظام أثناء الاجتماعات في أفريقيا، والدليل التدريبي المتعلق بها الذي وضعته اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛

(ص) إنهاء إفلات شبيبة إمبونيراكور من العقاب بالسيطرة عليها، بغية تفادي اغتصابها لوظائف قوات الأمن أو وظائف العدالة، ووقف أنشطتها القمعية ومظاهراتها الرامية إلى استعراض القوة في التلال؛

(ق) إنهاء جميع المساهمات غير المشروعة.

٩٤- وتوصي اللجنة جميع الأحزاب السياسية في بوروندي، سواء شاركت في الانتخابات أم لم تشارك فيها، بالامتناع عن أي عمل من أعمال العنف والتحرير على الكراهية والعنف، ولا سيما في سياق انتخابات عام ٢٠٢٠.

٩٥- وتوصي اللجنة الجماعات المعارضة المتمردة، بالامتناع عن جميع أعمال العنف والتحرير على الكراهية والعنف.

٩٦- وتوجه اللجنة إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة، التوصيات التالية:

(أ) تجديد ولاية هذه اللجنة لسنة إضافية؛

(ب) مواصلة رصد تطور حالة حقوق الإنسان في بوروندي في سياق انتخابات عام ٢٠٢٠، والقيام وفقاً لمبادئ المنع والإنذار المبكر، بتقييم المخاطر تقييماً منتظماً، للسماح، في حالة تدهور الأوضاع، بوضع وتنفيذ استراتيجيات استجابة ملائمة؛

(ج) بذل كل جهد ممكن لضمان إجراء حوار شامل للجميع بين الأطراف البوروندية لحل الأزمة السياسية؛

(د) دعم بناء قدرات مراقبي الانتخابات الدوليين والإقليميين والوطنيين؛

(هـ) عدم إيفاد مراقبين إقليميين أو دوليين إلا إذا كانت حرية العمل مكفولة فعلاً؛

(و) ضمان وصول المعونة الإنسانية بأكملها إلى السكان؛

(ز) تلبية نداء التمويل الذي وجهته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل اللاجئين البورونديين؛

(ح) ضمان استمرار رصد أوضاع العائدين، رصداً متواتراً وشفافاً.

٩٧- وعلى وجه الخصوص، توصي اللجنة منظومة الأمم المتحدة، تماشياً مع مبادرة "حقوق الإنسان أولاً"، بتكثيف الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان المدرجة في الولايات المحددة للوكالات والبرامج المعنية، وكذلك جمع ونشر بيانات موضوعية وموثوق بها عن الحالة في بوروندي.

٩٨- وتوصي اللجنة الدول الأعضاء في مجلس الأمن بأن تبقي بوروندي في برنامج عمل المجلس، في ضوء عوامل الخطر المحددة، وأن تدعو اللجنة إلى تقديم تقرير عن النتائج التي توصلت إليها.

Annexes

Annexe I

Carte du Burundi



Map No. 3753 Rev. 9 UNITED NATIONS
February 2016

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)

Annexe II

Correspondances avec le Gouvernement du Burundi

1. Lettre du Président de la Commission d'enquête, adressée à Son Excellence Monsieur Rénovat Tabu, Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire du Burundi à Genève, en date du 26 février 2019



United Nations

Nations Unies

COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

OHCHR • PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoIBurundi/• TEL: +41 22 917 9313• E-MAIL:coiburundi@ohchr.org

Le 26 février 2019

REFERENCE: 2019/COI/BRD/Lettre/03

Excellence,

J'ai l'honneur de vous informer que, conformément à la résolution 39/14 du Conseil des droits de l'homme des Nations Unies, une présentation par la Commission d'enquête sur le Burundi au Conseil des Droits de l'Homme est prévue pour le 12 mars prochain.

La Commission d'enquête Indépendante, dans le respect du principe de dialogue de son mandat, sollicite dans ce contexte, une rencontre avec vous, pour prendre note des informations pertinentes sur la situation des droits de l'homme au Burundi.

Veuillez accepter, Excellence, les assurances de ma plus haute considération.

M. Doudou Diène
Président de la Commission d'enquête sur le Burundi

Son Excellence
Monsieur Rénovat Tabu
Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire
Représentant permanent de la République du Burundi
auprès de l'Office des Nations Unies
et des autres organisations internationales à Genève
Rue de Lausanne 44
1201 Genève
mission.burundi217@gmail.com

2. Note verbale envoyée à la Mission permanente du Burundi le 11 mars 2019

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT



UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
COMMISSION OF INQUIRY ON BURUNDI • COMMISSION D'ENQUETE SUR LE BURUNDI
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoIBurundi • TEL: +41 22 917 9313 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: coiburundi@ohchr.org

REFERENCE: 2019/COI/BRD/NV/09

La Commission d'enquête sur le Burundi présente ses compliments à la Mission permanente de la République du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève et la prie de trouver ci-joint, la présentation orale qu'elle lira le 12 mars 2019 devant le Conseil des droits de l'homme.

La Commission d'enquête sur le Burundi saisit cette occasion pour renouveler à la Mission permanente de la République du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève les assurances de sa haute considération.



Genève, le 11 mars 2019

Mission permanente de la République du Burundi
auprès de l'Office des Nations Unies
et des autres organisations internationales à Genève
Rue de Lausanne 44
1201 Genève
Fax: +41 22 732 77 34
Email : mission.burundi217@gmail.com

3. Lettre du Président de la Commission d'enquête adressée à Son Excellence Monsieur Rénovat Tabu, Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire du Burundi à Genève, en date du 2 avril 2019



United Nations

Nations Unies

COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

OHCHR • PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoIBurundi/• TEL: +41 22 917 9313• E-MAIL: coiburundi@ohchr.org

Le 2 avril 2019

REFERENCE: 2019/COI/BRD/Lettre/10

Excellence,

J'ai l'honneur de vous informer que, conformément au mandat qui lui a été donné par le Conseil des droits de l'homme des Nations Unies par la résolution 39/14, la Commission d'enquête sur la situation des droits de l'homme au Burundi souhaite toujours établir un dialogue direct avec les autorités burundaises au sujet de ses enquêtes, la lutte contre l'impunité et l'amélioration immédiate de la situation des droits de l'homme dans le pays.

En conséquence, j'attire votre attention sur certaines questions qui nous paraissent importantes sur les violations et atteintes aux droits de l'homme commises au Burundi depuis avril 2015 et sur la situation actuelle des droits de l'homme dans le pays (voir annexe 1). Nous croyons que le gouvernement burundais a tout intérêt à y répondre afin de s'assurer que notre Commission puisse recueillir de manière directe et objective sa position ainsi que les informations à sa disposition concernant les atteintes aux droits de l'homme, notamment contre des agents de l'État. Un tel partage d'information nous permettrait d'inclure d'avantage d'informations à ce sujet dans notre rapport final.

Comme mentionné lors de notre présentation orale au Conseil des droits de l'homme le 12 mars 2019, nous incluons également une liste d'indicateurs des droits de l'homme, qui nous semblent les plus pertinents concernant la situation des droits de l'homme globale dans le pays. (voir annexe 2). Ces indicateurs, à la fois quantitatifs et qualitatifs, sont des outils opérationnels importants qui permettent aux autorités d'un pays d'évaluer de manière objective leurs politiques visant à protéger et réaliser progressivement les droits de l'homme et donner une première mesure du respect de ceux-ci au niveau du pays.

Son Excellence
Monsieur Rénovat Tabu
Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire
Représentant permanent de la République du Burundi
auprès de l'Office des Nations Unies
et des autres organisations internationales à Genève
Rue de Lausanne 44
1201 Genève
mission.burundi217@gmail.com



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 2

Comme dans mes correspondances précédentes, je vous réitère la disponibilité de la Commission pour un dialogue permanent et ouvert avec les autorités burundaises. À ce propos, je souhaiterais avoir l'honneur de vous rencontrer, avec les autres membres de la Commission, lors de notre prochain séjour à Genève au mois de juillet 2019.

Veillez accepter, Excellence, les assurances de ma plus haute considération.

A handwritten signature in black ink, appearing to read "M. Diène".

M. Doudou Diène
Président de la Commission d'enquête sur le Burundi



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 3

Annexe 1 - Questions sur la situation des droits de l'homme au Burundi

Pouvez-vous nous transmettre toutes les informations et données à votre disposition concernant :

- les incidents sécuritaires et les exactions commises sur le territoire du Burundi et des pays voisins dans lesquels l'implication des groupes armés d'opposition burundais est présumée ;
- les enquêtes et poursuites judiciaires dans les cas d'atteintes aux droits de l'homme et celles contre des membres présumés de ces groupes armés burundais d'opposition ;
- le nombre et l'état des enquêtes ouvertes dans les cas de violation des droits de l'homme, notamment ceux identifiés par notre commission ainsi que ceux des poursuites judiciaires contre les principaux auteurs présumés de telles violations ;
- les mesures prises pour enquêter sur les allégations de disparitions forcées, y compris afin de rechercher, localiser et libérer les personnes disparues et, en cas de décès, d'exhumer, identifier les personnes disparues et restituer leurs restes ;
- les mesures prises pour garantir que les collectes des contributions pour les élections de 2020 soient faites sur une base légale et réellement volontaire et sans recourir à des actes d'intimidation ou de coercition.
- les organisations non-gouvernementales étrangères qui n'ont pas été ré-accréditées à ce jour en vertu de la loi no. 1/01 du 23 janvier 2017, ainsi que les raisons pour lesquelles l'accréditation a été refusée ;
- les mesures prises pour garantir l'indépendance objective des institutions nationales des droits de l'homme, notamment leur indépendance structurelle et financière, ainsi que les moyens et les méthodes de travail qui leur permettent de travailler de manière indépendante ;
- les mesures prises pour garantir les libertés fondamentales, notamment la liberté d'expression, d'information, d'association et de réunion pacifique, ainsi que l'existence d'un pluralisme politique, qui sont essentiels à l'organisation d'élections qui soient réellement démocratiques, libres et crédibles ;
- Les mesures prises afin de garantir la protection des burundais qui ont décidé volontairement de rentrer au Burundi après avoir pris refuge à l'étranger, notamment contre les possibles exactions commises à leur rencontre par les autorités locales et les Imbonerakure, et les mesures pour faciliter leur réintégration dans leurs communautés d'origine.



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 4

Annexe 2 - Liste non exhaustive d'indicateurs des droits de l'homme

Ces indicateurs sont extraits de la publication « Indicateurs des droits de l'homme, Guide pour mesurer et mettre en œuvre, publiée par le Haut-Commissariat aux droits de l'homme, HR/PUB/12/5, tels que mis à jour par le HCDC et qui seront publiés prochainement. La liste des indicateurs n'est pas exhaustive, mais limitée à ceux considérés comme particulièrement pertinents pour une évaluation objective par les autorités burundaises de leurs politiques en matière de promotion et le respect des droits de l'homme au Burundi depuis 2015 (« période considérée » à laquelle il est fait référence dans les indicateurs). Cependant, de tels indicateurs ne doivent pas être vus « comme se substituant aux évaluations judiciaires, qualitatives et plus approfondies qui continueront à constituer la clé de voûte du contrôle du respect des droits de l'homme ».

1) Indicateurs concernant le droit à la liberté et à la sûreté de la personne**a) Indicateurs structurels**

- Existence d'institutions nationales des droits de l'homme qui soient conformes aux principes de Paris.

b) Indicateurs de processus :

- Proportion des plaintes concernant le droit à la liberté et à la sûreté de la personne reçues, instruites et réglées par l'institution nationale des droits de l'homme, le médiateur ou d'autres mécanismes et proportion de ces plaintes auxquelles le gouvernement a effectivement répondu.
- Proportion de personnes arrêtées/détenues bénéficiant d'un accès à un avocat ou d'une aide juridictionnelle.
- Nombre de cas où la détention avant jugement ou en attente de jugement a dépassé la durée fixée par la loi pendant la période considérée.
- Proportion des responsables de l'application des lois ayant fait l'objet d'une enquête officielle pour un abus ou un crime physique ou non physique, y compris une arrestation ou une détention arbitraire.
- Proportion des enquêtes officielles menées à l'encontre de responsables de l'application des lois qui ont débouché sur des mesures disciplinaires ou des poursuites judiciaires pendant la période considérée.
- Proportion de policiers et des autres responsables de l'application des lois en uniforme portant des badges d'identité visibles (indiquant par exemple leur nom ou matricule).
- Nombre de personnes arrêtées, jugées, condamnées ou purgeant une peine pour crime violent pour 100.000 personnes pendant la période considérée.
- Proportion des victimes de violence au cours des 12 derniers mois qui ont rapporté leur victimisation aux autorités compétentes ou à un autre mécanisme de résolution des conflits reconnu officiellement.

c) Indicateurs de résultats :

- Nombre de détentions pour 100.000 personnes auxquelles il a été procédé sur décision de justice ou par suite d'une mesure prise par les autorités exécutives.
- Cas signalés de détention arbitraire, y compris après jugement, pendant la période considérée.
- Proportion des détenus à titre provisoire au sein de la population carcérale.



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 5

- Proportion des arrestations et de détentions déclarées illégales par les tribunaux nationaux.
- Proportion des victimes remises en liberté et ayant bénéficié d'une indemnisation à la suite d'une détention déclarée illégale par l'autorité judiciaire.
- Proportion de la population qui ne se sent pas en sécurité (par exemple, en marchant seule après la tombée de la nuit ou seule chez elle la nuit).
- Incidence et prédominance des abus ou crimes physiques et non physiques, y compris commis par des responsables de l'application des lois dans l'exercice de leurs fonctions, pour 100.000 personnes, pendant la période considérée.
- Proportion de la population qui a subi de la violence physique, psychologique ou sexuelle au cours des 12 derniers mois.
- Nombre de cas vérifiés de meurtres, enlèvements, disparitions forcées, détentions arbitraires et torture de journalistes, personnel associé aux médias, syndicalistes et défenseurs des droits de l'homme au cours des 12 derniers mois.

2) Indicateurs concernant le droit à ne pas être soumis à la torture ou à des peines et des traitements inhumains, cruels ou dégradants

a) Indicateurs structurels

- Date d'entrée en vigueur et champ d'application de la procédure officielle régissant l'inspection des cellules de police, centres de détention et prisons par des institutions d'inspections indépendantes.
- Existence d'institutions nationales des droits de l'homme qui soient conformes aux principes de Paris.

b) Indicateurs de processus

- Proportion des plaintes concernant le droit à ne pas être torturé reçues, instruites et réglées par l'institution nationale des droits de l'homme, le médiateur ou d'autres mécanismes et proportion de ces plaintes auxquelles le gouvernement a effectivement répondu.
- Proportion des personnes détenues ou emprisonnées dans des établissements inspectés par un organisme indépendant pendant la période considérée.
- Proportion du personnel carcéral et des responsables de l'application des lois ayant officiellement fait l'objet d'une enquête pour abus ou crime physique ou non physique, commis sur des personnes détenues ou emprisonnées (notamment pour des actes de torture ou une utilisation disproportionnée de la force) pendant la période considérée.
- Proportion des enquêtes officielles menées auprès de membres du personnel carcéral et des responsables de l'application des lois qui ont débouché sur une mesure disciplinaire ou des poursuites.
- Taux effectif d'occupation des prisons par rapport à leur capacité, établi conformément aux instruments des Nations Unies concernant les conditions de détention.
- Proportion des personnes détenues et emprisonnées dans des locaux satisfaisant aux critères prévus par la loi (notamment en ce qui concerne l'eau potable, le volume d'air, la superficie minimale, le chauffage).
- Nombre de surveillants et membres du personnel carcéral par détenu.
- Proportion des centres de détention et de prisons dont les installations permettent de séparer les personnes détenues ou emprisonnées (selon le sexe, l'âge, l'accusation, la condamnation, l'affaire pénale, la santé mentale, etc).
- *Voir aussi les indicateurs concernant les violences contre les femmes.*



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 6

c) Indicateurs de résultat

- Incidence et prédominance des décès, lésions et des maladies transmissibles et non transmissibles (VIH/sida, paludisme et tuberculose par exemple) survenus pendant la détention.
- Proportion des personnes détenues, mises au secret ou placées en régime cellulaire prolongé.
- Proportion des personnes détenues ou emprisonnées dont l'indice de masse corporelle (IMC) est inférieur à 18,5.
- Proportion de la population qui a subi de la violence physique, psychologique ou sexuelle au cours des 12 derniers mois.
- Cas signalés de torture, de peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants perpétrés par un agent de l'État ou par toute personne agissant sous son autorité ou avec la complicité, la tolérance ou le consentement de cet agent, sans aucun procès en bonne et due forme pendant la période considérée.
- Proportion des victimes de torture, de peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants qui ont bénéficié d'une indemnisation et d'une réhabilitation pendant la période considérée.

3) Indicateurs concernant les violences contre les femmes**a) Indicateurs structurels**

- Nombre d'ONG enregistrées ou actives et d'emplois à plein temps équivalents (pour 100.000 personnes) s'occupant de la protection des femmes contre les violences.
- Date d'entrée en vigueur et champ d'application de la législation protégeant l'égalité entre les genres et la possibilité pour les femmes de mettre fin à des relations marquées par la violence (par exemple droit égal à l'héritage, possession d'actifs, divorce).
- Date d'entrée en vigueur et champ d'application de la législation définissant le viol en référant à l'absence de consentement et non à l'usage de la force.
- Période et champ d'application de la politique contre la violence communautaire et les abus commis par les forces de l'ordre.

b) Indicateurs de processus

- Proportion des plaintes concernant toutes les formes de violence à l'égard des femmes reçues, instruites et réglées par l'institution nationale des droits l'homme, le médiateur ou d'autres mécanismes et proportion de ces plaintes auxquelles le gouvernement a effectivement répondu.
- Proportion des dépenses du secteur social public consacrées à des campagnes nationales de sensibilisation à toutes les formes de violences à l'égard des femmes et à des programmes de prévention nationaux intégrés dans les programmes scolaires.
- Nombre d'auteurs de violence contre les femmes arrêtés, jugés condamnés et purgeant leurs peines (par type de peine).
- Proportion de femmes qui ont signalé des formes de violence domestique à des responsables de l'application des lois ou qui ont engagé une action en justice.
- Proportion des hommes et des femmes qui pensent que les abus ou les violences contre les femmes sont acceptables ou tolérables.
- Proportion de crimes à caractère sexuel signalés à la police (enquête auprès de la population).



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 7

- Proportion des responsables de l'application des lois ayant fait l'objet d'une enquête officielle pour des cas de violence contre les femmes qui ont débouché sur des sanctions disciplinaires ou des poursuites.
- Proportion de professionnels de la santé formés à la prise en charge et au soutien des victimes de violences sexuelles ou d'autres violences.
- Proportion des victimes de violences sexuelles ou d'autres violences qui ont eu accès aux services médicaux, psychologiques et juridiques appropriés.
- Proportion des cas signalés de violence sexuelles ou d'autres violences au titre desquels les victimes (ou des tiers concernés) ont engagé une action en justice.
- Proportion des dépenses consacrées à l'aide de secours et d'urgence destinée au bien-être des femmes et des enfants.

c) Indicateurs de résultat

- Proportion des femmes ou des hommes qui déclarent ne pas se sentir en sécurité dans des lieux publics ou qui limitent leurs activités pour des raisons de sécurité ou en raison d'un harcèlement.
- Proportion des femmes qui ont été victimes de violences physiques, d'un viol ou d'une agression sexuelle au cours de l'année.
- Cas signalés de décès, de viol (ou tentative de viol) et d'autres incidents de violence contre les femmes qui se sont produits dans des situations d'urgence, de conflit ou d'après conflit.
- Taux de meurtre de femmes.
- Taux de suicide par sexe.

4) Indicateurs concernant le droit à la vie**a) Indicateurs structurels**

- Existence d'institutions nationales des droits de l'homme qui soient conformes aux principes de Paris.
- Date d'entrée en vigueur et champ d'application d'un système de coroners (médecins légistes) et d'un système de certification de la cause du décès.
- Date d'entrée en vigueur et champ d'application de la procédure officielle régissant l'inspection des cellules de prison, centres de détention et prisons par de organismes d'inspection indépendants.

b) Indicateurs de processus

- Proportion des responsables de l'application des lois et du personnel pénitentiaire formés aux règles de conduite relatives à l'utilisation proportionnée de la force, l'arrestation, la détention, l'enquête et le traitement des personnes en détention.
- Proportion des responsables de l'application des lois qui ont fait l'objet d'une enquête officielle pour des abus ou crime physique ou non physique ayant entraîné la mort ou menacé la vie pendant la période considérée.
- Proportion des enquêtes officielles menées auprès de responsables de l'application des lois qui ont débouché sur des mesures disciplinaires ou des poursuites pendant la période considérée.
- Ratio des personnes présentées officiellement aux autorités responsables de l'application des lois (c'est-à-dire soupçonnées, arrêtés ou ayant reçu un avertissement) en raison de privations arbitraires de la vie ou d'homicides présumés (intentionnels et non intentionnels) par rapport au nombre de cas signalés.



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 8

- Proportion des personnes présentées officiellement aux autorités responsables de l'application des lois en raison de privations arbitraires de la vie ou d'homicides présumés (intentionnels et non intentionnels) qui ont été condamnées.
- Proportion des auteurs identifiés de cas signalés de privation arbitraire de la vie, poursuivis, arrêtés, jugés, condamné ou qui accomplissent leur peine pendant la période considérée.
- Proportion des communications transmises par le Groupe de travail des Nations Unies sur les disparitions forcées ou involontaires auxquelles le gouvernement a effectivement répondu pendant la période considérée.
- Proportion des cas où la détention avant jugement a dépassé la durée fixée par la loi.
- Ratio des personnes présentées officiellement aux autorités responsables de l'application des lois en raison de disparitions ou d'enlèvements présumés par rapport au nombre de cas signalés.
- Proportion des personnes présentées officiellement aux autorités responsables de l'application des lois en raison de disparitions ou d'enlèvements présumés qui ont été condamnées.

c) Indicateurs de résultat

- Taux d'homicides (intentionnels et non intentionnels) pour 100.000 personnes.
- Nombre de décès en détention pour 1.000 personnes détenues ou emprisonnées par cause de décès (par exemple, maladie, suicide, homicide).
- Cas signalés de privation arbitraire de la vie et de menaces de mort.
- Cas signalés de disparition (par exemple, tels que signalés au Groupe de travail sur les disparitions forcées ou involontaires).
- Proportion des cas de disparitions élucidés, selon la situation de la personne à la date d'élucidation (en liberté, en détention ou décédée).

5) Indicateurs concernant le droit à prendre part à la direction des affaires publiques

a) Indicateurs structurels

- Existence d'institutions nationales des droits de l'homme qui soient conformes aux principes de Paris.
- Nombre d'ONG enregistrées ou actives et d'emplois à plein temps équivalents (pour 100.000 personnes) s'occupant de la promotion et de la protection du droit à prendre part à la direction des affaires publiques.

b) Indicateurs de processus

- Proportion de la population en âge de voter inscrite sur les listes électorales.
- Irrégularités signalées (intimidation, corruption ou ingérence arbitraire) lors des inscriptions sur les listes électorales, de leur mise à jour et de leur révision.
- Nombre de plaintes par poste élu qui ont été enregistrées et traitées dans le cadre du processus électoral par les autorités nationales et infranationales compétentes.
- Part des dépenses publiques consacrées aux élections nationales et infranationales qui a été affectée à des programmes d'éducation des électeurs et à des campagnes d'inscriptions sur les listes électorales.
- Nombre de partis politiques enregistrés ou reconnus au niveau national.
- Proportion de la population en âge de voter qui n'est membre d'aucun parti politique.



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 9

c) **Indicateurs de résultat**

- Taux moyen de participation aux élections nationales et locales, par sexe et par groupe cible.
- Proportion des votes blancs et nuls lors des élections nationales et infranationales.
- Cas signalés de refus d'accès à un service ou à un poste public pour des raisons de discrimination.
- Proportion de personnes qui ont eu au moins un contact avec un agent public et qui a payé un pot-de-vin à un agent public ou à qui un agent public a demandé de payer un pot-de-vin au cours des 12 mois précédents.
- Proportion de la population qui est satisfaite de son expérience la plus récente avec les services publics.

6) **Indicateurs concernant le droit à la non-discrimination et à l'égalité**a) **Indicateurs structurels**

- Nombre d'ONG enregistrées ou actives et d'emplois à plein temps équivalents (pour 100.000 personnes) s'occupant de la promotion et de la protection du droit à la non-discrimination.

b) **Indicateurs de processus**

- Proportion des établissements d'enseignement proposant à tous les niveaux une éducation aux droits de l'homme et prônant la compréhension entre les groupes de population (par exemple, les groupes ethniques).

c) **Indicateurs de résultat**

- Cas signalés de meurtre, détention arbitraire, disparition et torture subis par des groupes de population risquant généralement d'être victimes d'un traitement discriminatoire.
- Proportion des postes importants (par exemple de direction) occupés dans les secteurs publics et privés par les groupes cibles.
- Nombre signalé de victimes de discrimination directe et indirecte et de crimes motivés par la haine et proportion des victimes (ou de parents) qui ont bénéficié d'une indemnisation et d'une réhabilitation pendant la période considérée.
- Proportion de la population qui a rapporté s'être sentie personnellement discriminée ou harcelée au cours des 12 derniers mois sur la base d'un des motifs de discrimination interdit par le droit international des droits de l'homme.

7) **Indicateurs concernant le droit à la liberté d'opinion et d'expression**a) **Indicateurs structurels**

- Date d'entrée en vigueur et champ d'application des textes législatifs internes interdisant les appels à la haine nationale, raciale, religieuse ou sexiste constituant une incitation à la discrimination, à l'hostilité et à la violence.
- Date de création d'un mécanisme de contrôle indépendant (par exemple un commissaire à l'information).
- Nombre d'ONG enregistrées ou actives et d'emplois à plein temps équivalents (pour 100.000 personnes) participant à la promotion et de la protection du droit à la liberté d'expression.

b) **Indicateurs de processus**



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 10

- Proportion des plaintes concernant le droit à la liberté d'expression reçues, instruites et réglées par l'institution nationale des droits de l'homme, le médiateur et d'autres mécanismes et proportion des plaintes auxquelles le gouvernement a effectivement répondu.
- Nombre de journaux, magazines, stations de radio, émission de télévision, sites internet par propriétaire (public ou privé) et chiffres d'audience.
- Nombre de journaux, articles, sites internet et autres émission de médias interdits ou censurés par les autorités réglementaires.
- Proportion de plaintes déposées par des journalistes ou tout autre professionnel des médias instruites, réglées et approuvées par les tribunaux et d'autres mécanismes compétents.
- Nombre des médias de groupes ethniques, religieux ou de minorités linguistiques reconnus par l'Etat ou bénéficiant d'une aide publique.
- Proportion des demandes d'autorisation de manifester acceptées par les autorités administratives.
- Proportion des poursuites judiciaires ou quasi judiciaires, engagées en raison d'appels à la haine nationale, raciale, religieuse ou sexiste, ayant entraîné l'ouverture d'une enquête et débouché sur une condamnation.

c) Indicateurs de résultat

- Nombre de journalistes ou d'autres professionnels des médias ayant signalé des sanctions ou des pressions du pouvoir politique ou de leurs entreprises en raison de la publication d'informations.
- Cas signalés de non divulgation de documents, archives et données administratives ou de données d'entreprises sur un sujet d'intérêt général (par exemple, dossiers judiciaires, exportations d'armes, données environnementales, demandeurs d'asile).
- Cas signalés d'assassinat, de disparition, de détention et de torture de journalistes, de défenseurs des droits de l'homme ou de toute autre personne qui exerçait son droit à la liberté d'expression, perpétrés par un agent de l'État ou par toute autre personne agissant sous son autorité ou avec la complicité, la tolérance ou le consentement de cet agent, sans procès en bonne et due forme.

8) Indicateurs concernant le droit à la liberté d'association et de réunion pacifique

a) Indicateurs structurels

- Date d'établissement et champ d'application des mécanismes nationaux de contrôle indépendants afin de protéger et promouvoir le droit à la liberté d'association et de réunion pacifique.
- Nombre d'individus, d'associations - enregistrées ou non - et d'entités légales impliqués dans la protection et promotion du droit à la liberté d'association et de réunion pacifique.

b) Indicateurs de processus

- Nombre de manifestations et réunions tenues au cours de la période considérée, et proportion de celles auxquelles ont assisté des observateurs extérieurs tels que des défenseurs des droits de l'homme ou des journalistes, et proportion de celles pour lesquelles une autorisation préalable était requise.
- Proportion des officiers de police entraînés au maintien de l'ordre public selon les standards des droits de l'homme en la matière.



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 11

- Nombre d'agents de l'État impliqués dans le maintien de l'ordre lors de manifestations qui ont fait l'objet d'une enquête officielle pour des violations de droits de l'homme, des crimes ou des abus contre les manifestants, et proportion de ceux qui ont fait l'objet de sanctions, de mesures disciplinaires, de poursuites pénales ou ont été condamnés.
- Proportion des actions judiciaires contre des associations pour des cas présumés de diffamation ou calomnie, qui ont été instruites et ont résulté en des amendes ou d'autres sanctions.

c) Indicateurs de résultat

- Nombre de manifestations ou de réunions interdites ou restreintes au cours de la période considérée et les raisons de ces décisions.
- Nombre d'arrestations de manifestants, par charge retenue.
- Proportion de la population affiliée à au moins une association.
- Cas rapportés de censure ou d'interférence de l'État dans l'accès aux informations en ligne.
- Proportion des associations qui rapportent leur satisfaction quant à leur capacité à opérer, par secteur.
- Nombre d'associations - enregistrées ou non - et d'emplois à plein temps équivalents (pour 100.000 personnes).
- Nombre /proportion (par secteur) d'associations fermées, dissoutes ou suspendues.
- Cas rapportés d'interférence par l'État dans les objectifs, règles, adhésion, communications, financement ou opérations des associations, par secteur.

9) Indicateurs concernant le droit à un procès équitable

a) Indicateurs structurels

- Nombre d'ONG enregistrées ou actives et d'emplois à plein temps équivalents (pour 100.000 personnes) s'occupant de la promotion et de la protection du droit à un procès équitable.
- Période et champ d'application de la politique nationale relative aux services judiciaires, notamment au renforcement des moyens des tribunaux pour lutter contre l'extorsion, les pots de vin ou la corruption.
- Période et champ d'application de la politique nationale relative à la mise à disposition d'une aide juridictionnelle en faveur des groupes spécifiques de la population.
- Age légal de la responsabilité pénale.

b) Indicateurs de processus

- Proportion des crimes (par exemple, viol, agression physique, violence domestique) signalés à la police (enquête de victimisation).
- Proportion des victimes de crimes dont les cas sont transmis à la justice par la police qui confirment l'accusation ou qui comparaissent devant le tribunal ou les procureurs.
- Part des dépenses publiques consacrée aux tribunaux et au ministère public.
- Salaire moyen des personnes exerçant des fonctions judiciaires exprimé en pourcentage des salaires minimaux réglementés.
- Cas signalés d'assassinat, de voies de fait, de menaces ou de licenciement abusif à l'encontre des personnes occupant de fonctions judiciaires.
- Proportion des accusés qui ont eu accès aux services appropriés, à un avocat ou à une aide juridictionnelle, pour assurer leur défense.
- Proportion des affaires en cours et durée moyenne des procès au pénal.

4. Note verbale envoyée à la Mission permanente du Burundi le 18 Juin 2019

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT



UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
COMMISSION OF INQUIRY ON BURUNDI • COMMISSION D'ENQUETE SUR LE BURUNDI
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoIBurundi • TEL: +41 22 917 9313 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: coiburundi@ohchr.org

REFERENCE: 2019/COI/BRD/NV/28

La Commission d'enquête sur le Burundi présente ses compliments à la Mission permanente de la République du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève et souhaite l'informer que ses trois Commissaires : M. Doudou Diène (Président), Mme Françoise Hampson et Mme. Lucy Asuagbor (membres) seront à Genève pour leur présentation orale à la quarante et unième session du Conseil des droits de l'homme qui aura lieu le 2 Juillet 2019.

La Commission saisit cette opportunité pour solliciter une rencontre avec son Excellence Monsieur Rénovat Tabu, Représentant permanent du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies à Genève pour discuter des questions relatives aux travaux de la Commission. La Commission propose une rencontre le lundi 1 juillet 2019 à 10:00. Toute communication à cet égard, notamment pour convenir d'un lieu de rencontre qui soit mutuellement acceptable peut être adressée à notre secrétariat : Mme Françoise Kenfack, assistante administrative, courriel: fkenfack@ohchr.org.

La Commission saisit également cette occasion pour renouveler à la Mission permanente de la République du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève les assurances de sa haute considération.



Genève, le 18 Juin 2019

Mission permanente de la République du Burundi
auprès de l'Office des Nations Unies
et des autres organisations internationales à Genève
Rue de Lausanne 44
1201 Genève
Email : mission.burundi217@gmail.com

5. Note verbale envoyée à la Mission permanente du Burundi le 1^{er} juillet 2019

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT



UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
COMMISSION OF INQUIRY ON BURUNDI • COMMISSION D'ENQUETE SUR LE BURUNDI
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/ColBurundi • TEL: +41 22 917 9313 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: coiburundi@ohchr.org

REFERENCE: 2019/COI/BRD/NV/31

La Commission d'enquête sur le Burundi présente ses compliments à la Mission permanente de la République du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève et la prie de trouver ci-joint, la présentation orale qu'elle lira le 2 Juillet 2019 devant le Conseil des droits de l'homme.

La Commission d'enquête sur le Burundi saisit cette occasion pour renouveler à la Mission permanente de la République du Burundi auprès de l'Office des Nations Unies et des autres organisations internationales à Genève les assurances de sa haute considération.



Genève, le 1^{er} juillet 2019

Mission permanente de la République du Burundi
auprès de l'Office des Nations Unies
et des autres organisations internationales à Genève
Rue de Lausanne 44
1201 Genève
Fax: +41 22 732 77 34
Email : mission.burundi217@gmail.com

Annexe III

Recommandations antérieures faites par la Commission

1. Recommandations faites en 2018

Version française

100. La Commission recommande au Gouvernement burundais, comme mesures prioritaires:

- a) De mettre immédiatement un terme aux violations graves des droits de l'homme commises par des agents de l'État et des Imbonerakure ;
- b) D'établir, avec le soutien de la communauté internationale, des mécanismes ad hoc chargés d'enquêter sur les violations des droits de l'homme et de poursuivre les auteurs de crimes de droit international qui ne font pas l'objet d'une enquête par la Cour pénale internationale;
- c) D'établir, avec le soutien de la communauté internationale, une entité indépendante chargée de faire la lumière sur les cas de disparition signalés depuis avril 2015, de localiser les possibles fosses communes, d'exhumer et d'identifier les corps ;
- d) De prendre des mesures pour que les victimes de torture et les femmes ayant subi des violences sexuelles aient accès à des soins appropriés, en particulier un libre accès à tous les soins de santé sexuelle et reproductive, ainsi qu'à un soutien psychologique ;
- e) D'appliquer les Lignes directrices sur la lutte contre les violences sexuelles et leurs conséquences en Afrique de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples ;
- f) De contrôler les hausses des prix, en particulier en revoyant l'augmentation des taxes et des impôts qui porte atteinte au droit à un niveau de vie suffisant de la population, et en supprimant les contributions qui touchent disproportionnellement les personnes les plus pauvres ;
- g) De coopérer avec les mécanismes internationaux des droits de l'homme, notamment :
 - h) En accueillant à nouveau des missions de procédures spéciales ;
 - ii) En mettant en œuvre les recommandations de l'examen périodique universel, des organes conventionnels et des procédures spéciales, notamment en établissant un mécanisme national d'élaboration des rapports et de suivi ;
 - i) D'autoriser le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme à reprendre sans entrave l'ensemble de ses activités au Burundi ;
 - j) De signer et de mettre en œuvre le mémorandum d'entente avec l'Union africaine et de permettre le déploiement complet des 100 observateurs des droits de l'homme.

101. La Commission recommande également au Gouvernement burundais, à moyen et plus long termes :

- a) De réviser la loi organique du 8 mars 2018 portant révision de la loi no 01/03 du 24 janvier 2013 portant missions, composition, organisation et fonctionnement du Conseil national de la communication afin de garantir l'indépendance de ce dernier ;
- b) De ratifier la Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées ;
- c) De réviser les dispositions du Code de procédure pénale pour les mettre en conformité avec les normes internationales, en particulier les dispositions relatives aux délais de garde à vue et de contrôle de la détention, aux perquisitions de nuit et sans

mandat, à la procédure de « flagrance », à l'infraction d'« atteinte à la sûreté intérieure de l'État », et à celles accordant une impunité de jure aux magistrats et aux officiers de police judiciaire ;

d) De mettre fin aux détentions arbitraires et d'améliorer les conditions de détention :

- En appliquant les Lignes directrices sur les conditions d'arrestation, de garde à vue et de détention provisoire en Afrique de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples;
- En garantissant le contrôle de la légalité des détentions et leur conformité avec les droits de l'homme.

(e) Faute d'un système judiciaire indépendant et performant, de coopérer pleinement avec la Cour pénale internationale dans l'enquête qu'elle a ouverte le 25 octobre 2017;

(f) D'engager une réforme en profondeur du système judiciaire afin de garantir son indépendance, son impartialité et son effectivité, notamment:

- i) En appliquant les Directives et les Principes sur le droit à un procès équitable et à l'assistance judiciaire en Afrique de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples;
- ii) En publiant les conclusions des états généraux de la justice de 2013 et en réunissant les acteurs du secteur et les partenaires internationaux pour discuter des mesures de suivi;
- iii) En augmentant le budget du secteur de la justice et en garantissant son autonomie de gestion;
- iv) En revalorisant la rémunération des magistrats des juridictions ordinaires ainsi que les moyens et l'équipement à leur disposition;
- v) En informatisant les greffes;
- vi) En revoyant la composition du Conseil supérieur de la magistrature afin que ses membres soient en majorité désignés par leurs pairs;
- vii) En revoyant les procédures de nomination, d'affectation, de notation et d'avancement des magistrats afin qu'elles ne dépendent pas du pouvoir exécutif;
- viii) En veillant au respect strict du principe d'inamovibilité des magistrats du siège;
- ix) En protégeant et en garantissant l'indépendance du système judiciaire en interdisant toute ingérence dans le fonctionnement de la justice par des autorités gouvernementales, des membres du parti au pouvoir ou par des membres des corps de défense et de sécurité, et en prenant des sanctions contre ceux qui influencent, ou cherchent à influencer, le fonctionnement de la justice;
- x) En développant des programmes d'aide juridictionnelle pour les plus vulnérables;
- xi) En renforçant les mécanismes de protection de victimes et de témoins, ainsi que leur efficacité, pour restaurer la confiance de la population et pour encourager les témoins à s'exprimer sans crainte pour leur sécurité.

(g) De mettre en place, en consultation avec les bénéficiaires, un programme de réparations des victimes des violations des droits de l'homme qui comprenne des réparations matérielles, symboliques, individuelles et collectives, et qui ne soit pas dépendant de la condamnation des auteurs;

(h) D'établir le fond étatique pour les victimes de torture prévu par la loi et en conformité avec l'Observation générale no 4 de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples sur la Charte africaine des droits de l'homme et des peuples, concernant le droit à réparation des victimes de torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants (art. 5);

(i) D'établir un fond pour l'indemnisation des victimes de détention arbitraire et illégale;

(j) De réformer le secteur de la sécurité:

- i) En s'assurant que des éléments extérieurs n'accomplissent pas des activités de défense ou de sécurité;
- ii) En délimitant clairement les rôles des différents corps de défense et de sécurité, en particulier du SNR;
- iii) En suspendant les membres des corps de défense et de sécurité suspectés d'être impliqués dans des violations des droits de l'homme jusqu'au terme des enquêtes et des procédures judiciaires;
- iv) En établissant des procédures strictes et transparentes de sélection qui intègrent des mécanismes de vérification des antécédents;
- v) En renforçant le contrôle civil et démocratique des corps de défense et de sécurité, en particulier du SNR.

(k) De s'acquitter de ses obligations internationales de respecter, de protéger et de garantir les droits économiques et sociaux:

- i) En élaborant et en mettant en œuvre les budgets de l'État de manière à utiliser au maximum les ressources disponibles pour assurer le respect des droits de l'homme à la population appauvrie par la crise politique, en particulier des droits à l'alimentation, à l'eau et à la santé, et pour développer des indicateurs désagrégés, y compris par genre, pour mieux informer ses politiques;
- ii) En entreprenant, en consultation avec les populations travaillant dans le secteur agricole, notamment les femmes, des réformes visant une meilleure protection des droits des femmes et une meilleure utilisation des terres pour l'agriculture, et en développant des perspectives de travail en dehors du secteur agricole;
- iii) En utilisant une approche fondée sur les droits de l'homme pour régler les conflits fonciers dont ceux touchant les personnes ayant fui le Burundi avant et après 2015;
- iv) En mettant fin à toute considération politique dans les processus de recrutement au sein de l'administration publique, des sociétés publiques et des sociétés mixtes.

102. La Commission recommande aux partis politiques et aux groupes armés d'opposition de s'abstenir de toute attaque sur le territoire burundais et de tout discours appelant à la violence, et de s'engager dans la recherche d'une solution durable à la crise politique.

103. La Commission recommande à l'Union africaine de donner une place importante, dans sa recherche d'une solution durable à la crise au Burundi, au respect des droits de l'homme et au rejet de l'impunité, tels que prévus par son Acte constitutif.

104. La Commission recommande aux partenaires techniques et financiers du Burundi:

a) De suspendre ou de maintenir la suspension de toute aide budgétaire directe au Gouvernement en l'absence de priorisation des ressources internes en faveur des objectifs de développement durable et des droits économiques et sociaux de la population, et de mesures effectives contre la corruption;

b) De cibler les dons et les financements attribués au Gouvernement sur des projets en faveur des besoins de la population et de s'assurer que ceux-ci sont gérés efficacement et de manière transparente;

c) D'évaluer régulièrement l'impact des sanctions financières sur la population burundaise.

105. La Commission recommande aux garants de l'Accord d'Arusha, en leur qualité d'acteurs engagés en faveur d'une paix durable au Burundi, de continuer à chercher une solution pérenne à la crise politique et des droits de l'homme qui préserve et garantit les acquis de l'Accord d'Arusha.

Version anglaise

106. The Commission recommends that the Government of Burundi take the following measures as a matter of priority:

a) Put an immediate end to the gross human rights violations being committed by agents of the State and Imbonerakure;

b) With the support of the international community, establish ad hoc mechanisms with a mandate to investigate human rights violations and to prosecute perpetrators of international crimes that are not being investigated by the International Criminal Court;

c) With the support of the international community, establish an independent body with a mandate to investigate the cases of disappearance reported since April 2015, locate potential mass graves, and exhume and identify the remains;

d) Take measures to ensure that victims of torture and women survivors of sexual violence have access to appropriate care, including free access to all sexual and reproductive health services and to psychological support;

e) Implement the Guidelines on Combating Sexual Violence and its Consequences in Africa adopted by the African Commission on Human and Peoples' Rights;

f) Control price increases, in particular by reviewing duty and tax increases that are undermining the population's right to an adequate standard of living and by abolishing contributions that disproportionately affect the poorest sectors;

g) Cooperate with international human rights mechanisms, in particular by:

- i) Resuming the practice of allowing special procedures mandate holders to conduct missions to Burundi;
- ii) Implementing the recommendations of the universal periodic review, treaty bodies and special procedures, including by establishing a national mechanism for reporting and follow-up.

h) Authorize the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights to resume all its activities in Burundi without hindrance;

i) Sign and implement the memorandum of understanding with the African Union and permit the full deployment of the 100 human rights observers provided for therein.

107. For the medium and longer terms, the Commission also recommends that the Government of Burundi:

a) Amend the Organization Act of 8 March 2018 amending Act No. 01/03 of 24 January 2013 on the mandate, composition, organization and functioning of the National Communication Council with a view to ensuring the latter's independence;

b) Ratify the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance;

c) Amend the Code of Criminal Procedure to align its provisions with international standards, in particular the provisions on time limits for police custody and on oversight of detention, night-time and warrantless searches, the *flagrante delicto* procedure and the offence of “undermining the internal security of the State”, and provisions that grant de jure impunity to judges and to officers of the criminal investigation police (*police judiciaire*);

d) Put an end to arbitrary detention and improve conditions of detention by:

- i) Implementing the Guidelines on the Conditions of Arrest, Police Custody and Pre-Trial Detention in Africa adopted by the African Commission on Human and Peoples’ Rights;
- ii) Ensuring that detention is subject to oversight measures for assessing its legality and compatibility with human rights.

e) In the absence of an independent and efficient judicial system, cooperate fully with the International Criminal Court in the investigation opened on 25 October 2017;

f) Undertake an in-depth reform of the judicial system to ensure its independence, impartiality and effectiveness, including by:

- i) Implementing the Principles and Guidelines on the Right to a Fair Trial and Legal Assistance in Africa adopted by the African Commission on Human and Peoples’ Rights;
- ii) Publishing the conclusions of the national forum on the justice system held in 2013 and convening a meeting of justice-sector stakeholders and international partners to discuss follow-up action;
- iii) Increasing the budget for the justice sector and ensuring that it is managed autonomously;
- iv) Raising the pay levels of judges in the ordinary courts and increasing the resources and facilities available to them;
- v) Computerizing court registries;
- vi) Reviewing the composition of the Judicial Service Commission to ensure that the majority of its members are appointed by their peers;
- vii) Reviewing procedures for the appointment, assignment, evaluation and promotion of judges to ensure that such procedures are not dependent on the executive branch;
- viii) Ensuring strict observance of the principle that judges should have security of tenure;
- ix) Protecting and safeguarding the independence of the judiciary by prohibiting any interference in the administration of justice by government authorities, members of the ruling party or members of the defence and security forces, and imposing penalties on anyone who influences or seeks to influence the administration of justice;
- x) Developing legal aid programmes for persons belonging to the most vulnerable groups;
- xi) Strengthening victim and witness protection mechanisms and improving their effectiveness in order to restore public trust and encourage witnesses to come forward without fear for their safety.

g) In consultation with the beneficiaries, establish a reparations programme for victims of human rights violations, ensuring that material, symbolic, individual and collective reparations are made available regardless of whether or not the perpetrators are convicted;

h) Establish the State fund for victims of torture provided for by law, in conformity with general comment No. 4 on the African Charter on Human and Peoples’

Rights, adopted by the African Commission on Human and Peoples' Rights, concerning the right to redress for victims of torture and other cruel, inhuman or degrading punishment or treatment (art. 5);

- i) Establish a compensation fund for victims of arbitrary and unlawful detention;
- j) Reform the security sector by:
 - i) Ensuring that outsiders are not involved in defence or security activities;
 - ii) Clearly defining the roles of the various defence and security forces, in particular the National Intelligence Service;
 - iii) Suspending members of the defence and security forces who are suspected of involvement in human rights violations until the relevant investigations and judicial proceedings have concluded;
 - iv) Establishing rigorous and transparent selection procedures that include vetting mechanisms;
 - v) Strengthening democratic civilian control over the defence and security forces, in particular the National Intelligence Service.
- (k) Meet its international obligations to respect, protect and fulfil economic and social rights by:
 - i) Developing and implementing State budgets in such a way as to maximize the use of available resources to ensure that the human rights of the sectors impoverished by the political crisis are respected, in particular the rights to food, water and health care, and to develop indicators disaggregated by factors such as gender in order to better inform its policies;
 - ii) In consultation with population groups working in the agricultural sector, including women, undertaking reforms with the aim of better protecting women's rights and making better use of land for agriculture, and developing employment opportunities outside the agricultural sector;
 - iii) Taking a rights-based approach to the settlement of land conflicts, including those involving persons who fled Burundi either before or after 2015;
 - iv) Ending the inclusion of any political considerations in hiring processes for the civil service, State enterprises and public-private enterprises.

108. The Commission recommends that political parties and armed opposition groups refrain from engaging in any attacks on Burundian territory and from any speech calling for violence, and that they join the effort to find a lasting solution to the political crisis.

109. The Commission recommends that the African Union, in its efforts to find a lasting solution to the crisis in Burundi, give priority to respect for human rights and the rejection of impunity, as provided for in its Constitutive Act.

110. The Commission recommends that the technical and financial partners of Burundi:

- a) Suspend, or maintain the suspension of, any direct budget support to the Government until such time as priority is given to the allocation of domestic resources for the fulfilment of the Sustainable Development Goals and the economic and social rights of the population, and effective measures are taken against corruption;
- b) Ensure that grants and financing provided to the Government are earmarked for projects to meet the population's needs, and ensure that such funding is managed effectively and transparently;
- c) Regularly evaluate the impact of financial sanctions on the people of Burundi.

111. The Commission recommends that the guarantors of the Arusha Agreement, in their capacity as committed proponents of a lasting peace in Burundi, continue to seek a durable solution to the political and human rights crisis that will preserve and safeguard the achievements of the Arusha Agreement.

2. **Recommandations faites en 2017**

Version française

1. **Aux autorités burundaises**

112. De mettre immédiatement un terme aux violations graves des droits de l'homme commises par des agents de l'État et des Imbonerakure sur lesquels l'État exerce un contrôle;

113. D'enquêter sur ces violations et s'assurer que les auteurs présumés soient jugés dans les meilleurs délais, dans des procédures crédibles, indépendantes et équitables, et que les victimes obtiennent une juste réparation. Dans le cas où les auteurs présumés sont des agents de l'État, les suspendre jusqu'au terme de l'enquête et de la procédure judiciaire;

114. De prendre des mesures concrètes pour une amélioration rapide de la situation des droits de l'homme, notamment en:

- Annulant les mandats d'arrêt contre des dirigeants de médias, d'organisations de la société civile et de partis politiques qui n'ont pas utilisé ou prôné la violence, et permettant leur retour en toute sécurité au Burundi;
- Levant la suspension et la radiation des médias et organisations de la société civile, leur permettant de reprendre leurs activités en toute indépendance, et revoyant les lois adoptées en 2017 sur les organisations non-gouvernementales burundaises et internationales;
- Libérant immédiatement tous les prisonniers politiques;
- S'assurant que toute personne arrêtée soit détenue dans un lieu de détention officiel et que des observateurs nationaux et internationaux soient autorisés à leur rendre visite;
- Veillant à ce que les officiers de police judiciaire ne soient pas habilités à mener des perquisitions sans mandat et de nuit comme envisagé dans les projets d'amendement du Code pénal et du Code de procédure pénale;
- S'assurant que des individus qui n'y sont pas légalement habilités, en particulier des Imbonerakure, ne conduisent pas des activités de maintien de l'ordre ou n'y prennent pas part, y compris dans des lieux de détention, et qu'ils ne portent pas des uniformes militaires ou de police ou ne soient pas en possession d'armes;
- Poursuivant les auteurs de discours haineux ou appelant à la violence;
- Mettant fin aux menaces, intimidations et actes d'extorsion par des agents de l'État et des Imbonerakure;
- Permettant aux victimes de violences sexuelles et de torture d'avoir accès à des services médicaux et psychosociaux.

115. D'engager une réforme en profondeur du système judiciaire, notamment en:

- Publiant les conclusions des états généraux de la justice qui se sont tenus en 2013 à Gitega;
- Revoyant la composition du Conseil national de la magistrature afin que ses membres soient en majorité désignés par leurs pairs;
- Revoyant les procédures de nomination, d'affectation, de notation et d'avancement des magistrats afin qu'elles ne dépendent pas du pouvoir exécutif;
- Veillant au respect strict du principe d'inamovibilité des magistrats du siège;

- Protégeant et garantissant l'indépendance du système judiciaire en interdisant toute ingérence dans le fonctionnement de la justice par des autorités gouvernementales, des membres du parti au pouvoir ou des membres des corps de défense et de sécurité, et en prenant des sanctions contre ceux qui influencent, ou cherchent à influencer, le fonctionnement de la justice;
- Développant des programmes d'aide juridictionnelle pour les plus vulnérables;
- Renforçant les mécanismes de protection de victimes et de témoins, ainsi que leur efficacité, pour restaurer la confiance de la population et encourager les témoins à s'exprimer sans crainte pour leur sécurité.

116. De s'assurer que les membres des corps de défense et de sécurité respectent les droits de l'homme en toutes circonstances et servent les intérêts de la population dans son ensemble et pas uniquement ceux du parti au pouvoir, notamment en:

- Renforçant le contrôle civil des corps de défense et de sécurité et l'indépendance des organes chargés de ce contrôle créés par la Constitution, en particulier le Parlement, la Commission nationale indépendante des droits de l'homme et l'Ombudsman;
- Remédiant à la carence constitutionnelle de contrôle civil du SNR;
- Prenant des mesures pour vérifier les antécédents, notamment en matière de droits de l'homme, des agents des corps de défense et de sécurité et intégrant ces mesures à une refonte des procédures de recrutement et d'avancement de ces agents.

117. De revenir sur sa décision de se retirer du Statut de Rome et coopérer pleinement avec la CPI dans la procédure d'examen préliminaire en cours et, si une enquête est ouverte, poursuivre cette coopération et assurer la protection des victimes et témoins;

118. D'autoriser le HCDH à reprendre ses activités de documentation des violations des droits de l'homme au Burundi, suspendues depuis octobre 2016;

119. De signer et mettre en œuvre le mémorandum d'entente avec l'Union africaine et permettre le déploiement complet des 100 observateurs des droits de l'homme et des 100 experts militaires, décidé en 2016;

120. De coopérer avec les mécanismes des droits de l'homme des Nations Unies en accueillant à nouveau des missions des procédures spéciales et en mettant en œuvre les recommandations récentes des organes de traité ;

121. De s'engager activement dans la voie d'une résolution durable de la crise politique, notamment dans le cadre d'initiatives de dialogue engagées au niveau international.

2. Aux partis politiques et groupes armés d'opposition

122. De mettre immédiatement un terme aux atteintes aux droits de l'homme et aux actes de violence commis par leurs membres;

123. De s'abstenir de tout discours appelant à la violence et s'engager dans la recherche d'une solution durable à la crise politique au Burundi.

3. Au Conseil des droits de l'homme

124. De prolonger le mandat de la Commission pour une durée d'un an aux fins d'approfondir et de poursuivre ses enquêtes en raison de la persistance des violations graves des droits de l'homme et des atteintes à ceux-ci et en l'absence d'autres mécanismes spécifiques en mesure de mener des enquêtes indépendantes et approfondies sur la situation des droits de l'homme au Burundi;

125. De demander au Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme de faire un rapport sur l'évolution de sa coopération avec le Gouvernement du Burundi aux prochaines sessions du Conseil.

4. À la Cour pénale internationale

126. D'ouvrir dans les plus brefs délais une enquête sur les crimes commis au Burundi au vu des conclusions contenues dans le présent rapport et d'autres informations à sa disposition.

5. Au Conseil de sécurité des Nations Unies

127. De prendre dûment compte des présentes conclusions de la Commission et de la persistance de violations graves des droits de l'homme dans toute discussion sur le Burundi et, dans ce contexte, veiller à la mise en œuvre effective de la résolution 2303 (2016);

128. De saisir la CPI de tout crime de droit international qui serait commis au Burundi après le 27 octobre 2017;

129. De prendre des sanctions individuelles contre les principaux auteurs présumés de violations graves des droits de l'homme et de crimes de droit international au Burundi.

6. Au Secrétaire-général des Nations Unies

130. De veiller à ce que le respect des droits de l'homme et la restauration de l'État de droit soient parmi les priorités de son Envoyé spécial sur le Burundi;

131. De veiller à ce qu'aucun auteur présumé de violations des droits de l'homme ou de crimes de droit international au Burundi ne soit recruté dans des missions de maintien de la paix des Nations Unies.

7. Aux États membres des Nations Unies

132. D'accorder *prima facie* le statut de réfugié aux demandeurs d'asile burundais et veiller au respect strict du principe de non-refoulement, ainsi qu'à la protection des réfugiés;

133. De poursuivre, au titre de la compétence universelle, les auteurs présumés de crimes de droit international commis au Burundi se trouvant sur leur territoire;

134. De maintenir, en l'absence de toute amélioration de la situation des droits de l'homme dans le pays, les sanctions individuelles et la suspension de l'aide directe au Gouvernement burundais;

135. De fournir une assistance technique aux autorités burundaises, dans la mesure où ces dernières font preuve d'une véritable volonté politique, afin de mener des enquêtes crédibles et indépendantes, notamment en matière d'autopsie, d'exhumation et d'identification des corps;

136. De soutenir la mise en place de services médicaux et psychosociaux spécialisés, notamment pour les victimes de torture et de violences sexuelles;

137. De soutenir les autorités burundaises, si celles-ci font preuve d'une véritable volonté politique, dans tout effort de réforme du système judiciaire et du secteur de sécurité qu'elles voudront engager aux fins d'améliorer la situation des droits de l'homme.

8. À l'Union africain

138. De reprendre l'initiative dans la recherche d'une solution durable à la crise au Burundi fondée sur le respect des droits de l'homme et le rejet de l'impunité, tels que prévus par son Acte constitutif, et s'y engager activement;

139. De veiller à ce qu'aucun agent de l'État burundais accusé de violations des droits de l'homme ou de crimes de droit international ne soit recruté dans des missions de maintien de la paix de l'Union africaine;

140. De s'assurer que l'équipe complète de ses observateurs des droits de l'homme et experts militaires soit rapidement déployée au Burundi;

141. D'envisager, en cas de persistance de la situation actuelle au Burundi, l'application de l'article 4 (h) de son Acte constitutif, autorisant l'Union africaine à intervenir dans un État membre dans certaines circonstances, notamment en cas de crimes contre l'humanité.

9. À la Communauté des États d'Afrique de l'Est

142. De s'assurer que l'amélioration rapide de la situation des droits de l'homme soit une priorité dans ses efforts de médiation.

10. Aux garants de l'Accords d'Arusha de 2000, en leur qualité d'acteurs engagés en faveur d'une paix durable au Burundi

143. De se réunir le plus rapidement possible en vue de trouver une solution pérenne à la crise politique et des droits de l'homme au Burundi.

Version anglaise

1. The Burundian authorities should:

144. Put an immediate end to the gross human rights violations being committed by agents of the State and Imbonerakure over which the State exercises control;

145. Investigate these violations, ensure that the alleged perpetrators are prosecuted promptly in accordance with credible, independent and fair procedures, and that the victims obtain just reparation, and, where the alleged perpetrators are agents of the State, suspend them from their duties pending the completion of the investigation and the judicial proceedings;

146. Take practical measures to bring about a rapid improvement of the human rights situation, in particular by:

- Withdrawing the warrants for the arrest of heads of media outlets, civil society organizations and political parties who have neither used nor advocated violence, and permitting their safe return to Burundi;
- Lifting the suspension and reversing the revocation of the licences of media and civil society organizations, permitting them to resume their activities with complete independence and reviewing the laws adopted in 2017 concerning non-profit organizations and foreign non-governmental organizations;
- Immediately releasing all political prisoners;
- Ensuring that every person arrested is detained in an official place of detention and that national and international observers are allowed to visit them;
- Ensure that criminal investigation officers (officiers de police judiciaire) are not authorized to conduct searches without a warrant, including at night, as envisaged in the draft amendments to the Criminal Code and the Code of Criminal Procedure;
- Ensuring that individuals lacking legal authorization, particularly the Imbonerakure, do not perform or participate in law enforcement activities, including in places of detention, and do not wear military or police uniforms or possess weapons;
- Prosecuting individuals who incite hatred or violence;
- Putting an end to threats, intimidation and acts of extortion by State officials and the Imbonerakure;
- Giving victims of sexual violence and torture access to medical and psychosocial services.

147. Undertake a thorough reform of the judiciary, in particular by:

- Publishing the conclusions of the General Convention on the Judiciary (États généraux de la justice) held in Gitega in 2013;

- Reviewing the composition of the Superior Council of Magistrates (Conseil supérieur de la magistrature) so that the majority of its members are designated by their peers;
- Reviewing the nomination, posting, evaluation and promotion procedures of magistrates so that they do not depend of the executive;
- Ensuring the respect of the principle of security of tenure for judges;
- Protecting and guaranteeing the independence of the judiciary by prohibiting all interference in their functions by governmental authorities, members of the ruling party or security and defence forces, and imposing sanctions on those who influence, or seek to influence, the functioning of the judiciary;
- Developing legal aid programmes for the most vulnerable;
- Reinforcing the protection mechanisms for victims and witnesses, as well as their efficiency, in order to restore people's confidence in the system and to encourage witnesses to testify without fear for their security.

148. Ensure that members of the defence and security forces respect human rights in all circumstances and serve the interests of the population as a whole, not solely those of the ruling party, in particular by:

- Reinforcing civilian control over the military and the independence of the competent organs created by the Constitution to supervise this control, in particular the Parliament, the National Human Rights Commission and the Ombudsman;
- Implementing civilian control over the National Intelligence Service (Service national de renseignement) in line with the Constitution;
- Conducting background checks, in particular on human rights, on defense and security forces and incorporating these measures into reforms of the recruitment and career progression of these agents.

149. Reconsider their decision to withdraw from the Rome Statute, cooperate fully with the International Criminal Court in the ongoing preliminary examination and, if an investigation is initiated, continue that cooperation, inter alia by ensuring the protection of victims and witnesses;

150. Authorize the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights to resume its documentation of human rights violations in Burundi, which has been suspended since October 2016;

151. Sign and implement the memorandum of understanding with the African Union and permit the full deployment of 100 human rights observers and 100 military experts that was decided upon in 2016;

152. Cooperate with United Nations human rights mechanisms by once again receiving special procedures missions and implementing the recent recommendations of treaty bodies;

153. Actively seek a lasting solution to the political crisis, inter alia through international initiatives to promote dialogue.

2. Political parties and armed opposition groups should:

154. Put an immediate end to human rights abuses and acts of violence committed by their members;

155. Refrain from any incitement of violence and participate in the quest for a lasting solution to the political crisis in Burundi.

3 The Human Rights Council should:

156. Extend the Commission's mandate for a period of one year to enable it to conduct further and more thorough investigations in view of the persistence of gross human rights

violations and abuses and the absence of other specific mechanisms capable of undertaking independent and thorough investigations into the human rights situation in Burundi;

157. Request the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights to report, at the forthcoming sessions of the Council, on the development of its cooperation with the Burundian Government.

4. The International Criminal Court should:

158. Initiate, as soon as possible, an investigation into the crimes committed in Burundi in light of the conclusions contained in the present report and other information at its disposal.

5. The United Nations Security Council should:

159. Take due account of the Commission's conclusions, as well as persistence of gross violations of human rights, in any discussion on Burundi and, in this context, ensure the effective implementation of resolution 2303 (2016);

160. Refer to the International Criminal Court any international crime that might be committed in Burundi after 27 October 2017;

161. Impose individual sanctions against the principal alleged perpetrators of gross human rights violations and international crimes in Burundi.

6. The Secretary-General of the United Nations should:

162. Ensure that respect for human rights and restoration of the rule of law are among the priorities of his Special Envoy for Burundi;

163. Ensure that no alleged perpetrator of human rights violations or international crimes in Burundi is recruited for United Nations peacekeeping missions.

7. The States Members of the United Nations should:

164. Grant prima facie refugee status to Burundian asylum seekers and ensure strict respect for the principle of non-refoulement and refugee protection;

165. Prosecute, in accordance with the principle of universal jurisdiction, alleged perpetrators of international crimes committed in Burundi who are found to be in their territory;

166. Maintain, in the absence of any improvement in the human rights situation in Burundi, the individual sanctions and the suspension of direct aid to the Government;

167. Provide technical assistance inter alia in respect to autopsies, exhumations and identification of bodies, to enable the Burundian to conduct credible and independent investigations;

168. Support the establishment of specialized medical and psychosocial services, especially for victims of torture and sexual violence;

169. Support Burundian authorities in any judicial and security sector reform endeavors that they might wish to undertake in order to improve the human rights situation.

8. The African Union should:

170. Retake the lead in seeking a lasting solution to the crisis in Burundi based on respect for human rights and rejection of impunity, as provided for in its Constitutive Act, and play an active role in that process;

171. Ensure that no agent of the Burundian State who is accused of human rights violations or international crimes is recruited for African Union peacekeeping missions;

172. Ensure that the full complement of African Union human rights observers and military experts is deployed rapidly in Burundi;

173. Consider, in the event that the current situation in Burundi persists, the application of Article 4 (h) of the Constitutive Act of the African Union, under which it is authorized to intervene in a member State in certain circumstances, particularly in the event of crimes against humanity.

9. The East African Community should:

174. Ensure that a rapid improvement of the human rights situation is a priority in its mediation efforts.

10. The guarantors of the 2000 Arusha Agreement, in their capacity as committed proponents of a lasting peace in Burundi, should:

175. Meet with a view to finding a lasting solution to the political and human rights crisis in Burundi.

Annexe IV

Indicateurs des facteurs de risque communs identifiés dans le Cadre d'analyse des atrocités criminelles (A/70/741–S/2016/71)

Version française

Facteur de risque 1. Situations de conflit armé ou autres formes d'instabilité

- a) Conflit armé international ou non international;
- (b) Crise sécuritaire provoquée, entre autres, par la dénonciation d'accords de paix, un conflit armé dans les pays voisins, des menaces d'interventions étrangères ou des actes de terrorisme;
- c) Crise ou urgence humanitaire, pouvant être causée notamment par une catastrophe naturelle ou une épidémie;
- d) Instabilité politique provoquée par un changement de régime ou un transfert de pouvoir soudain ou irrégulier;
- e) Instabilité politique provoquée par des luttes de pouvoir ou la montée en puissance de mouvements d'opposition nationalistes, armés ou radicaux;
- f) Tension politique provoquée par des régimes autocratiques ou une lourde répression politique;
- g) Instabilité économique provoquée par une pénurie de ressources ou des différends concernant leur utilisation ou leur exploitation;
- h) Instabilité économique provoquée par une crise grave de l'économie nationale;
- i) Instabilité économique provoquée par la misère, un chômage de masse ou de profondes inégalités horizontales;
- j) Instabilité sociale provoquée par une résistance à l'autorité de l'État ou à ses politiques ou par des protestations de masse contre celles-ci;
- (k) Instabilité sociale provoquée par l'exclusion ou des tensions fondées sur des questions d'identité, leur perception ou leurs formes extrémistes.

Facteur de risque 2. Antécédents de violations graves du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire

- a) Restrictions ou violations graves, passées ou actuelles, des droits consacrés par le droit international des droits de l'homme et le droit international humanitaire, surtout si elles sont caractérisées par un comportement systématique observé préalablement et si elles visent des groupes, populations ou personnes protégés;
- b) Actes de génocide, crimes contre l'humanité, crimes de guerre ou incitation à les commettre, survenus dans le passé;
- c) Politique ou pratique d'impunité ou de tolérance à l'égard de violations graves du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire, d'atrocités criminelles ou de l'incitation à les commettre;
- d) Inaction, réticence à utiliser ou refus d'utiliser tous les moyens possibles pour faire cesser des violations graves prévues, prévisibles ou persistantes du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire ou des atrocités criminelles probables, ou incitation à les commettre;
- e) Maintien d'une aide à des groupes accusés de participer à des violations graves du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire, notamment des atrocités criminelles, ou non-condamnation de leurs actes;

f) Justification de violations graves du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire ou d'atrocités criminelles, rapports partiels les concernant ou refus de les reconnaître;

g) Absence de processus de réconciliation ou de justice transitionnelle après un conflit, ou politisation de ce processus;

h) Méfiance généralisée envers les institutions de l'État ou entre différents groupes en raison de l'impunité.

Facteur de risque 3. Faiblesse des structures de l'État

a) Cadre juridique national n'offrant pas une protection suffisante et efficace, notamment par la ratification et l'incorporation dans le droit interne des instruments relatifs au droit international des droits de l'homme et au droit international humanitaire;

b) Manque de ressources au sein des institutions nationales, en particulier les institutions judiciaires et celles chargées de l'application des lois et de la protection des droits de l'homme, et manque de représentation adéquate ou de formation;

c) Absence de justice indépendante et impartiale;

d) Absence de contrôle civil efficace des forces de sécurité;

e) Niveaux élevés de corruption ou mauvaise gouvernance;

f) Absence ou insuffisance de mécanismes externes ou internes de contrôle et de responsabilité, notamment que les victimes peuvent saisir pour demander réparation;

g) Manque de sensibilisation et de formation des forces militaires, des forces irrégulières, des groupes armés non étatiques et des autres acteurs concernés au droit international des droits de l'homme et au droit international humanitaire;

h) Manque de capacité de vérifier que les moyens et méthodes de guerre sont conformes aux normes du droit international humanitaire;

i) Manque de moyens pour la réforme ou le renforcement des institutions, notamment par une aide régionale ou internationale;

j) Ressources insuffisantes pour mettre en oeuvre des mesures globales de protection des populations.

Facteur de risque 4. Motivations ou incitations

a) Motivations politiques, en particulier celles visant l'acquisition ou la consolidation du pouvoir;

b) Intérêts économiques, notamment ceux fondés sur la préservation et le bien-être des élites ou de groupes d'identité, ou sur le contrôle de la répartition des ressources;

c) Intérêts stratégiques ou militaires, notamment ceux fondés sur la protection ou la saisie de territoires et de ressources;

d) Autres intérêts, notamment ceux visant à rendre une zone homogène dans son identité;

e) Menaces réelles ou perçues comme telles de groupes, populations ou personnes protégés contre les intérêts ou les objectifs des auteurs d'actes criminels, notamment l'impression de déloyauté envers une cause;

f) Appartenance ou adhésion réelle ou perçue comme telle de groupes, populations ou personnes protégés à des groupes d'opposition armés;

g) Idéologies fondées sur la suprématie d'une certaine identité ou sur des versions extrémistes de l'identité;

h) Politisation de griefs, de tensions ou de cas d'impunité issus du passé;

i) Traumatisme social provoqué par des situations de violence passées auxquelles il n'a pas été donné de suite satisfaisante et qui ont engendré des sentiments de perte, de déplacement et d'injustice et un désir possible de revanche.

Facteur de risque 5. Capacité de commettre des atrocités criminelles

- a) Disponibilité de personnel et d'armes et munitions ou de moyens financiers publics ou privés permettant de les acquérir;
- b) Capacité de transporter et déployer du personnel et de transporter et distribuer des armes et des munitions;
- c) Capacité d'encourager ou de recruter de nombreux partisans au sein de populations ou de groupes et disponibilité de moyens pour les mobiliser;
- d) Solide culture d'obéissance à l'autorité et de conformité au groupe;
- e) Présence d'autres forces armées ou de groupes armés non étatiques ou existence de liens avec de tels forces ou groupes;
- f) Présence d'acteurs commerciaux ou d'entreprises pouvant jouer un rôle déterminant en fournissant des biens, des services ou d'autres formes d'appui pratique ou technique contribuant à soutenir les auteurs;
- g) Appui financier, politique ou autre d'acteurs nationaux influents ou riches;
- h) Appui armé, financier, logistique ou autre, notamment sous la forme d'entraînement, fourni par des acteurs extérieurs, notamment des États, des organisations internationales ou régionales ou des entreprises privées.

Facteur de risque 6. Absence de facteurs atténuants

- a) Insuffisance ou absence de processus d'autonomisation, de ressources, d'alliés ou d'autres éléments qui pourraient contribuer à la capacité des groupes, populations ou personnes protégés de se protéger eux-même;
- b) Absence de société civile nationale solide, organisée et représentative et de médias nationaux libres, diversifiés et indépendants;
- c) Absence d'intérêt et d'attention des acteurs de la société civile internationale ou d'accès aux médias internationaux;
- d) Absence ou présence limitée des Nations Unies, d'organisations non gouvernementales internationales ou d'autres acteurs internationaux ou régionaux dans le pays ayant accès aux populations;
- e) Absence d'adhésion ou de participation effective de l'État à des organisations internationales ou régionales établissant des obligations afférentes au statut de membre;
- f) Manque de contact, d'ouverture ou de relations politiques ou économiques avec d'autres États ou organisations;
- g) Coopération limitée de l'État avec les mécanismes internationaux et régionaux des droits de l'homme;
- h) Manque de volonté des parties à un conflit d'engager un dialogue, de faire des concessions et de solliciter l'appui de la communauté internationale, ou absence d'incitations à le faire;
 - Réticence ou échec des États Membres de l'Organisation des Nations Unies ou des organisations internationales ou régionales à aider un État à assumer sa responsabilité de protéger ses populations contre les atrocités criminelles, ou à agir lorsque l'État n'assume manifestement pas cette responsabilité, ou indifférence à cet égard.
- j) Manque de soutien des États voisins pour ce qui est de protéger les populations à risque en quête de refuge : fermeture des frontières, rapatriement forcé ou restrictions en matière d'aide;

k) Absence de mécanisme d'alerte rapide permettant de prévenir des atrocités criminelles.

Facteur de risque 7. Circonstances propices ou action préparatoire restreignant les droits fondamentaux

a) Suspension d'institutions vitales de l'État ou ingérence dans ces institutions, ou mesures provoquant des modifications de leur composition ou l'équilibre des pouvoirs, en particulier s'il en résulte l'exclusion ou une sous-représentation de groupes protégés;

b) Renforcement de l'appareil de sécurité, réorganisation ou mobilisation de celui-ci contre des groupes, populations ou personnes protégés;

c) Acquisition de grandes quantités d'armes et de munitions ou d'autres objets pouvant être utilisés pour causer des dommages;

d) Création de milices ou de groupes paramilitaires, ou intensification de l'appui à de tels milices ou groupes;

e) Imposition d'un contrôle strict sur l'utilisation des moyens de communication ou interdiction d'y avoir accès;

f) Expulsion ou refus d'autoriser la présence d'organisations non gouvernementales, d'organisations internationales, de médias ou d'autres acteurs pertinents ou imposition de lourdes restrictions à leurs services et déplacements;

g) Augmentation du nombre de violations du droit à la vie, de l'intégrité physique, de la liberté ou de la sécurité de membres de groupes, populations ou personnes protégés, ou adoption récente de mesures ou de lois qui leur portent atteinte ou constituent une discrimination délibérée envers eux;

h) Augmentation du nombre d'actes de violence graves contre les femmes et les enfants ou création de conditions facilitant la commission d'agressions sexuelles contre eux, notamment comme instrument de terreur;

i) Imposition de conditions de vie délétères ou déportation, appréhension, regroupement, ségrégation, évacuation, déplacement ou transfert forcés de groupes, populations ou individus protégés vers des camps, des zones rurales, des ghettos ou d'autres lieux désignés;

j) Destruction ou pillage de biens ou d'installations essentiels à des groupes, populations ou personnes protégés, ou de biens liés à l'identité culturelle et religieuse;

k) Marquage de personnes ou de leurs biens au motif de leur appartenance à un groupe;

l) Politisation accrue de l'identité, d'événements du passé ou de motifs de se livrer à la violence;

m) Augmentation du nombre de déclarations provocatrices, de campagnes de propagande ou d'incitations à la haine visant des groupes, populations ou personnes protégés.

Facteur de risque 8. Facteurs déclencheurs

a) Déploiement soudain de forces de sécurité ou déclenchement d'hostilités armées;

b) Débordement de conflits armés ou graves tensions dans les pays voisins;

c) Mesures prises par la communauté internationale, perçues par un État comme menaçant sa souveraineté;

d) Changements de régime, transferts de pouvoir ou modifications du pouvoir politique des groupes, survenant soudainement ou irrégulièrement;

- e) Atteintes à la vie, à l'intégrité physique, à la liberté ou à la sécurité de dirigeants, de personnalités éminentes ou de membres de groupes opposés; autres actes de violence graves, notamment attentats terroristes ;
- f) Manifestations religieuses ou actes réels ou perçus comme tels d'intolérance religieuse ou d'irrespect, notamment en dehors des frontières nationales ;
- g) Actes d'incitation ou propagande haineuse visant des groupes ou des personnes particulières;
- h) Recensement, élections, activités essentielles liées à ces processus ou mesures qui les déstabilisent
- i) Changements soudains affectant l'économie ou la population active, résultant notamment de crises financières, de catastrophes naturelles ou d'épidémies;
- j) Découverte de ressources naturelles ou lancement de projets d'exploitation ayant de graves incidences sur les moyens de subsistance et la viabilité de groupes ou de populations civiles;
- k) Commémoration de crimes du passé ou d'épisodes traumatiques ou historiques pouvant exacerber les tensions entre groupes, notamment la glorification d'auteurs d'atrocités.

I. Actes liés aux processus d'établissement des responsabilités, en particulier s'ils sont perçus comme injustes

Version anglaise

Risk factor 1. Situations of armed conflict or other forms of instability

- a) International or non-international armed conflict;
- b) Security crisis caused by, among other factors, defection from peace agreements, armed conflict in neighboring countries, threats of external interventions or acts of terrorism;
- c) Humanitarian crisis or emergency, including those caused by natural disasters or epidemics;
- d) Political instability caused by abrupt or irregular regime change or transfer of power;
- e) Political instability caused by disputes over power or growing nationalist, armed or radical opposition movements;
- f) Political tension caused by autocratic regimes or severe political repression;
- g) Economic instability caused by scarcity of resources or disputes over their use or exploitation;
- h) Economic instability caused by severe crisis in the national economy;
- i) Economic instability caused by acute poverty, mass unemployment or deep horizontal inequalities;
- j) Social instability caused by resistance to, or mass protests against, State authority or policies;
- k) Social instability caused by exclusion or tensions based on identity issues, their perception or extremist forms.

Risk factor 2. Record of serious violations of international human rights and humanitarian law

- a) Past or present serious restrictions to or violations of international human rights and humanitarian law, particularly if assuming an early pattern of conduct and if targeting protected groups, populations or individuals;

- b) Past acts of genocide, crimes against humanity, war crimes or their incitement;
- c) Policy or practice of impunity for or tolerance of serious violations of international human rights and humanitarian law, of atrocity crimes, or of their incitement;
- d) Inaction, reluctance or refusal to use all possible means to stop planned, predictable or ongoing serious violations of international human rights and humanitarian law or likely atrocity crimes, or their incitement;
- e) Continuation of support to groups accused of involvement in serious violations of international human rights and humanitarian law, including atrocity crimes, or failure to condemn their actions;
- f) Justification, biased accounts or denial of serious violations of international human rights and humanitarian law or atrocity crimes;
- g) Politicization or absence of reconciliation or transitional justice processes following conflict;
- h) Widespread

Risk factor 3. Weakness of State structures

- a) National legal framework that does not offer ample and effective protection, including through ratification and domestication of relevant international human rights and humanitarian law treaties;
- b) National institutions, particularly judicial, law enforcement and human rights institutions that lack sufficient resources, adequate representation or training;
- c) Lack of an independent and impartial judiciary;
- d) Lack of effective civilian control of security forces;
- e) High levels of corruption or poor governance;
- f) Absence or inadequate external or internal mechanisms of oversight and accountability, including those where victims can seek recourse for their claims;
- g) Lack of awareness of and training on international human rights and humanitarian law to military forces, irregular forces and non-State armed groups, or other relevant actors;
- h) Lack of capacity to ensure that means and methods of warfare comply with international humanitarian law standards;
- i) Lack of resources for reform or institution-building, including through regional or international support;
- j) Insufficient resources to implement overall measures aimed at protecting populations.

Risk factor 4. Motives or incentives

- a) Political motives, particularly those aimed at the attainment or consolidation of power;
- b) Economic interests, including those based on the safeguard and well-being of elites or identity groups, or control over the distribution of resources;
- c) Strategic or military interests, including those based on protection or seizure of territory and resources;
- d) Other interests, including those aimed at rendering an area homogeneous in its identity;
- e) Real or perceived threats posed by protected groups, populations or individuals against interests or objectives of perpetrators, including perceptions of disloyalty to a cause;

- f) Real or perceived membership of or support for armed opposition groups by protected groups, populations or individuals;
- g) Ideologies based on the supremacy of a certain identity or on extremist versions of identity;
- h) Politicization of past grievances, tensions or impunity;
- i) Social trauma caused by past incidents of violence not adequately addressed and that produced feelings of loss, displacement, injustice and a possible desire for revenge.

Risk factor 5. Capacity to commit atrocity crimes

- a) Availability of personnel and of arms and ammunition, or of the financial resources, public or private, for their procurement;
- b) Capacity to transport and deploy personnel and to transport and distribute arms and ammunition;
- c) Capacity to encourage or recruit large numbers of supporters from populations or groups, and availability of the means to mobilize them;
- d) Strong culture of obedience to authority and group conformity;
- e) Presence of or links with other armed forces or with non-State armed groups;
- f) Presence of commercial actors or companies that can serve as enablers by providing goods, services, or other forms of practical or technical support that help to sustain perpetrators;
- g) Financial, political or other support of influential or wealthy national actors;
- h) Armed, financial, logistic, training or other support of external actors, including States, international or regional organizations, private companies, or others.

Risk factor 6. Absence of mitigating factors

- a) Limited or lack of empowerment processes, resources, allies or other elements that could contribute to the ability of protected groups, populations or individuals to protect themselves;
- b) Lack of a strong, organized and representative national civil society and of a free, diverse and independent national media;
- c) Lack of interest and focus of international civil society actors or of access to international media;
- d) Lack of, or limited presence of, the United Nations, international non-governmental organizations or other international or regional actors in the country and with access to populations;
- e) Lack of membership and effective participation of the State in international or regional organizations that establish mandatory membership obligations;
- f) Lack of exposure, openness or establishment of political or economic relations with other States or organizations;
- g) Limited cooperation of the State with international and regional human rights mechanisms;
- h) Lack of incentives or willingness of parties to a conflict to engage in dialogue, make concessions and receive support from the international community;
- i) Lack of interest, reluctance or failure of States Members of the United Nations or members of international or regional organizations to support a State to exercise its responsibility to protect populations from atrocity crimes, or to take action when the State manifestly fails that responsibility;
- j) Lack of support by neighbouring States to protect populations at risk and in need of refuge, including by closure of borders, forced repatriation or aid restriction;

k) Lack of an early warning mechanism relevant to the prevention of atrocity crimes.

Risk factor 7. Enabling circumstances or preparatory action

a) Imposition of emergency laws or extraordinary security measures that erode fundamental rights;

b) Suspension of or interference with vital State institutions, or measures that result in changes in their composition or balance of power, particularly if this results in the exclusion or lack of representation of protected groups;

c) Strengthening of the security apparatus, its reorganization or mobilization against protected groups, populations or individuals;

d) Acquisition of large quantities of arms and ammunition or of other objects that could be used to inflict harm;

e) Creation of, or increased support to, militia or paramilitary groups;

f) Imposition of strict control on the use of communication channels, or banning access to them;

g) Expulsion or refusal to allow the presence of non-governmental organizations, international organizations, media or other relevant actors, or imposition of severe restrictions on their services and movements;

h) Increased violations of the right to life, physical integrity, liberty or security of members of protected groups, populations or individuals, or recent adoption of measures or legislation that affect or deliberately discriminate against them;

i) Increased serious acts of violence against women and children, or creation of conditions that facilitate acts of sexual violence against those groups, including as a tool of terror;

j) Imposition of life-threatening living conditions or the deportation, seizure, collection, segregation, evacuation or forced displacement or transfer of protected groups, populations or individuals to camps, rural areas, ghettos or other assigned locations;

k) Destruction or plundering of essential goods or installations for protected groups, populations or individuals, or of property related to cultural and religious identity;

l) Marking of people or their property based on affiliation to a group;

m) Increased politicization of identity, past events or motives to engage in violence;

n) Increased inflammatory rhetoric, propaganda campaigns or hate speech targeting protected groups, populations or individuals.

Risk factor 8. Triggering factors

a) Sudden deployment of security forces or commencement of armed hostilities;

b) Spillover of armed conflicts or serious tensions in neighbouring countries;

c) Measures taken by the international community perceived as threatening to a State's sovereignty;

d) Abrupt or irregular regime changes, transfers of power, or changes in political power of groups;

e) Attacks against the life, physical integrity, liberty or security of leaders, prominent individuals or members of opposing groups; other serious acts of violence, such as terrorist attacks;

f) Religious events or real or perceived acts of religious intolerance or disrespect, including outside national borders;

- g) Acts of incitement or hate propaganda targeting particular groups or individuals;
 - h) Census, elections, pivotal activities related to those processes, or measures that destabilize them;
 - i) Sudden changes that affect the economy or the workforce, including as a result of financial crises, natural disasters or epidemics;
 - j) Discovery of natural resources or launching of exploitation projects that have a serious impact on the livelihoods and sustainability of groups or civilian populations;
 - k) Commemoration events of past crimes or of traumatic or historical episodes that can exacerbate tensions between groups, including the glorification of perpetrators of atrocities;
 - l) Acts related to accountability processes, particularly when perceived as unfair.
-